الجمعية العامة الـ142 للاتحاد البرلماني الدولي

دورة افتراضية، 24–28 أيار/ مايو 2021

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

المجلس الحاكم
البند 9

CL/207/11(a)-R.1
21 أيار/ مايو 2021

لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

المحتويات

صفحة

- **مصر**: السيد مصطفى النجار

مشروع قرار.....6

- **ليبيا**: السيدة سهام سرغيوا

مشروع قرار.....10

- **ميانمار**: 50 برلمانياً

مشروع قرار.....16

- **الفلبين**: السيدة ليلى دي ليما

مشروع قرار.....22

- **الفلبين**: السيدة سارة جين آي. إلاغو

مشروع قرار.....26

- **تركيا**: السيد عمر فاروق غيرغيرلي أوغلو

مشروع قرار.....29

- **اليمن**: 96 برلمانياً

مشروع قرار.....36

- **زيمبابوي**: السيدة جوانا مامبومبي

مشروع قرار.....41

مصر

مصطفى النجار © صورة بموافقة/ بلادي. الولايات المتحدة. جزيرة للإنسانية

EGY-07 – السيد مصطفى النجار

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ الاختفاء القسري
- ✓ التهديدات وأعمال التخويف
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية
- ✓ الإفلات من العقاب

حالة EGY-07

مصر: برلمان تابع للاتحاد البرلماني الدولي

الضحية: عضو مستقل من الرجال

مجلس النواب

الشاكي (أصحاب الشكاوى)

المؤهلون: القسم الأول-1(أ)

و (د) من إجراءات اللجنة

(المرفق الأول)

تقديم الشكوى: شباط/ فبراير

2020

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير:

تشرين الأول/ أكتوبر 2020

أ. ملخص القضية

يزعم أن السيد مصطفى النجار اختفى في محافظة أسوان الجنوبية في 27 أيلول/ سبتمبر 2018. لم تتمكن عائلته ومحاموه من الاتصال به أو الحصول على معلومات حول مكان وجوده. إنهم يخشون أنه ربما يكون قد اعتُقل بشكل تعسفي واحتُجز بمعزل عن العالم الخارجي.

وزعم أصحاب الشكوى أن السيد النجار كان رمزاً لثورة 2011 وكان منتقداً صريحاً للحكومة المصرية خلال فترته البرلمانية التي استمرت من 23 كانون الثاني/ يناير إلى 14 تموز/ يوليو 2012، عندما تم حل البرلمان المصري. في كانون الأول/ ديسمبر 2017، تم تغريمه وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات بتهمة "إهانة القضاء" في خطاب ورد أنه ألقاه خلال جلسة برلمانية في عام 2012. في حكمها الصادر في 30 كانون الأول/ ديسمبر 2017، وجدت محكمة جنايات القاهرة أن تصريحات السيد النجار في جلسة برلمانية في عام 2012 تهدف إلى تشويه سمعة القضاء والقضاة والإضرار بهما، وتجاهل حصانته البرلمانية. ولم يقض السيد النجار وقته في السجن حيث ظل مختبئاً، رغم أنه كان واضحاً لأفراد عائلته مكان وجوده. اختفى قبل أيام قليلة من محاكمته الاستئنافية، التي عُقدت في 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2018.

وأفاد أصحاب الشكوى بأن عائلة السيد النجار تلقت في 10 تشرين الأول/ أكتوبر 2018 مكالمة هاتفية من مجهول تبلغها بأنه محتجز لدى الشرطة في معسكر الشالال التابع لقوات الأمن المركزية في أسوان.

ورغم طلب محامي السيد النجار إلى السلطات المصرية الحصول على رد رسمي بشأن احتجاز موكله المزعوم في معسكر الشالال، لم تقدم أي معلومات في هذا الصدد.

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: – –

جلسة استماع اللجنة الأخيرة: – –

المتابعة الأخيرة:

- التواصل من السلطات: تشرين الثاني/ نوفمبر 2020
- رسالة من أصحاب الشكوى: نيسان/ أبريل 2021
- رسالة موجهة إلى السلطات: رسالة موجهة إلى رئيس مجلس النواب الممثلون (نيسان/ أبريل 2021)
- رسالة موجهة إلى أصحاب الشكوى: نيسان/ أبريل 2021

نفت دائرة الإعلام الحكومية المصرية أن يكون لها دور في اختفاء السيد النجار، وقالت في بيان رسمي صدر في 18 تشرين الأول/ أكتوبر 2018 إنه اختفى عمداً لتجنب قضاء عقوبة السجن، متهمة إياه بأنه هارب.

اعتمدت محكمة النقض المصرية قراراً في 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2018، زعمت فيه المحكمة عدم قبول استئناف السيد النجار وأيدت الحكم الصادر بحقه في *الامتناع عن* العمل لأنه لم يكن حاضراً في المداولات ولم يمتثل لأمر السجن الصادر في 2017. كما خلصت محكمة النقض في قرارها إلى أنها غير مختصة بالنظر في الاستئناف، نظرا لأن قرار الاستئناف لم يكن نهائياً لأنه لم يصدر عن محكمة من الدرجة الأخيرة. ووفقاً لمحكمة النقض، لا يزال من الممكن الطعن في قرار عام 2017 أمام محكمة الاستئناف.

وفي 29 تموز/ يوليو 2019، قدم أصحاب الشكوى شكوى إلى محكمة العدل الإداري بالقاهرة ضد وزارة الداخلية المصرية لعدم إفشاء مكان وجود السيد النجار وبذل جهود جادة لتحديد مكانه. وأشارت محكمة العدل الإداري في القاهرة، في قرارها الصادر في 18 كانون الثاني/ يناير 2020، إلى مسؤولية الدولة وأشارت إلى أن بيان دائرة الإعلام الحكومية غير كاف. ولاحظت المحكمة أن من واجب الدولة تحديد مكان الأشخاص المختفين، لا سيما عندما تقدم شكوى بشأن اختفائهم. وأشار أصحاب الشكوى إلى أن السلطات المصرية لم ترد بعد على الحكم الصادر في 18 كانون الثاني/ يناير 2020. وفي الوقت نفسه، ذكر صاحب الشكوى أن عدة شائعات ظهرت، ورددتها مقالات إعلامية محلية ومعارف سابقين للسيد النجار، تفيد بأنه توفي أثناء محاولته عبور الحدود المصرية بصورة غير مشروعة إلى السودان. وذكر أصحاب الشكوى أنهم لم يتلقوا أي دليل يدعم هذه الشائعات.

دعت لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين السلطات المصرية إلى عقد جلسة استماع خلال دورتها الافتراضية التي عقدت في تشرين الأول/ أكتوبر 2020. وكانت السلطات البرلمانية قد قبلت في البداية دعوة اللجنة. غير أن السلطات لم تتمكن من الاجتماع باللجنة بسبب الانتخابات البرلمانية. وفي رسالة مؤرخة في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، ذكرت السلطات البرلمانية المصرية أن العمل جار لتقديم المعلومات المطلوبة عن حالة السيد النجار. وأشارت السلطات البرلمانية أيضاً إلى أنها تحتاج إلى وقت كاف لجمع الوثائق التي طلبتها اللجنة، مشيرة إلى أن الأخيرة توصلت إلى استنتاجاتها بشأن قضية السيد النجار على وجه السرعة.

ب. قرار

لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

إذ تقرر أن توصي المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي بأن يتخذ القرار التالي:

المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. *يأسف بشدة لأن* مجلس النواب المصري لم يستجب مراراً لطلبات الحصول على معلومات عن هذه القضية وللدعوة إلى عقد جلسة استماع خلال الدورة الأخيرة للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين؛ *ويذكر* في هذا الصدد بأن الدعوة الأولى إلى عقد جلسة استماع في تشرين الأول/ أكتوبر 2020 لم تتحقق لأنها تزامنت مع الانتخابات في مصر؛ *ويؤكد* أن إجراءات اللجنة تقوم على الحوار المستمر والبناء مع السلطات، وفي مقدمتها البرلمان؛

2. *كما يشير إلى* أن السيد النجار لم يقض عقوبة السجن لأنه كان يخشى ما قد يحدث له أثناء احتجازه، لأنه اعتبر مقاضاته وإدانته في عام 2017 غير عادلة وانتهاكاً لحصانته البرلمانية؛ *ويؤكد مرة أخرى* أنه في حين تعتبر دولة مصر السيد النجار هارباً، فإنه لا يزال من واجبها أن تفعل كل ما في وسعها للعثور عليه، وأن السلطات، بعدم اتخاذها أية تدابير لتحديد مكانه، تحرم أقاربه عمداً من العدالة، الذين لهم الحق المشروع في معرفة شأن مصيره، مما يعطي وزناً لمزاعم أصحاب الشكوى بأن السلطات مسؤولة جزئياً أو كلياً عن اختفائه؛

3. *يكرر الإعراب عن قلقه العميق* إزاء الاختفاء المزعوم للسيد النجار منذ عام 2018 وعدم اتخاذ السلطات أي تدابير للتحقيق في اختفائه، على الرغم من طلبات أصحاب الشكوى المتكررة؛ *ويؤكد* أن السلطات لم تقدم بعد أدلة مقنعة لدحض الادعاء بأن السيد النجار محتجز بمعزل عن العالم الخارجي أو لدعم الادعاءات بأنه توفي أثناء محاولته الخروج من مصر بصورة غير قانونية؛ *ويتساءل عن* سبب عدم رغبة الحكومة المصرية في فتح تحقيق في اختفاء السيد النجار رغم الأمر الصادر عن محكمة العدل الإدارية بالقاهرة في كانون الثاني/ يناير 2020؛

4. *يحث السلطات مرة* أخرى، ولا سيما وزارة الداخلية، على أن تأخذ اختفاء السيد النجار المزعوم على محمل الجد، بغض النظر عن إدانته وحقيقة أنه لم يقض مدة عقوبته بالسجن، بفتح تحقيق حقيقي وفعال

في اختفائه واتخاذ التدابير المناسبة لتحديد مكانه وفقاً لقرار محكمة العدل الإدارية؛ *ويود* أن يطلع على الخطوات المتخذة في هذا الصدد على وجه الاستعجال؛

5. *يؤكد* رغبته في الحصول على نسخ من قراري محكمة جنايات القاهرة ومحكمة النقض الصادرين ضد السيد النجار في 2017 و2018 على التوالي؛

6. *يطلب* إلى الأمين العام أن ينقل هذا القرار إلى السلطات المختصة، وأولئك الذين تقدموا بشتى الشكاوى، ووزير العدل، ووزير الداخلية، وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم معلومات ذات صلة عن مكان وجود السيد النجار؛

7. *يطلب* إلى اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية وتقديم تقرير عنها في الوقت المناسب.

ليبيا

© بموافقة عائلة سرغيوا

LBY-01 – السيدة سهام سرغيوا

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ اختطاف
- ✓ التهديدات وأعمال التخويف
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية
- ✓ الإفلات من العقاب

حالة LBY-01

ليبيا: برلمان تابع للاتحاد البرلماني الدولي

الضحية: عضوة مستقلة في مجلس النواب

الشاكي (أصحاب الشكاوى) المؤهلون: القسم الأول-1(أ)

إجراء اللجنة (المرفق الأول)

تقديم الشكوى: تموز/ يوليو 2019

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: شباط/ فبراير 2021

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: - - -

جلسة استماع اللجنة الأخيرة: الاستماع مع الوفد الليبي إلى الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/ أكتوبر 2019)

أ. ملخص القضية

اختطفت السيدة سهام سرغيوا من منزلها في 17 تموز/ يوليو 2019. وبحسب المشتكيين، داهم أكثر من اثني عشر مسلحاً ملثماً منزلها وأطلقوا النار على زوجها في ساقيه وجرحوا عينه وضربوا أحد أبنائها أثناء أسرها. ويدعي أصحاب الشكوى أن الخاطفين هم أعضاء في اللواء 106 للجيش الوطني الليبي بقيادة السيد خليفة حفتر، وهو تأكيد يستند إلى *أسلوب عمل* الخاطفين

وسيارات الدفع الرباعي المستخدمة. وزُعم أن الجناة رسموا رسالة "الجيش خط أحمر [لا يجب تجاوزه]" واسم اللواء المسؤول عن اختطاف السيدة سرغيوا، *أولياء الدم*" عبر منزلها.

ويُزعم أن اختطاف السيدة سرغيوا جاء رداً على موقفها السياسي ضد العمليات العسكرية في طرابلس، حيث تم نقلها من منزلها بعد وقت قصير من إجرائها مقابلة تنتقد الهجوم العسكري وتدعو إلى وقف إراقة الدماء. ويعتقد مقدمو الشكوى أن اختطاف السيدة سرغيوا لم يكن عملاً من أعمال العنف العشوائية، نظراً لانتقادها الصريح للسيد خليفة حفتر والظروف التي وقع فيها الهجوم. وأوضحوا أنه في الساعة 2 صباحاً، غرق منزل السيدة سرغيوا في الظلام، كما لو انقطعت الكهرباء، ووقع انفجار داخل المنزل.

المتابعة الأخيرة:

- التواصل من السلطات:
رسالة من رئيس مجلس النواب
من الممثلين (تموز/ يوليو 2020)
- رسالة من أصحاب الشكوى:
كانون الثاني/ يناير 2021
- رسالة موجهة إلى
السلطات: رسالة موجهة إلى
رئيس مجلس النواب
الممثلون (نيسان/ أبريل 2021)
- رسالة موجهة إلى
أصحاب الشكوى: نيسان/ أبريل 2021

وأضاف المشتكون أن العديد من المسؤولين الليبيين الذين يعيشون في الجوار، بمن فيهم عمدة بنغازي، كان بإمكانهم التدخل لدى حراسهم المسلحين لمنع أو على الأقل إحباط الهجوم، لكنهم امتنعوا عمداً عن القيام بذلك. وأضاف المشتكون أن المهاجمين زُعم أنهم وصلوا في سيارات تابعة لإدارة المباحث الجنائية الليبية التابعة للحكومة المؤقتة في شرق ليبيا. وعقب الهجوم، نُقل زوج السيدة سرغيوا وابنها إلى المستشفى، حيث لم يُسمح لهما بتلقي أي زيارات. وادعى أصحاب الشكوى أيضاً أن الميليشيا صادرت هواتف عائلة السيدة سرغيوا من أجل منعهم من تنبيه وسائل الإعلام بشأن الهجوم.

وفي 18 تموز/ يوليو 2019، أصدر مجلس النواب في طبرق بياناً أدان فيه بشدة اختطاف السيدة سرغيوا على يد مجهولين، ودعا وزارة الداخلية، وكذلك جميع قوات الأمن، إلى زيادة جهودها للعثور على السيدة سرغيوا، وضمان إطلاق سراحها فوراً ومحاسبة المسؤولين عن اختطافها. أبلغ النائب الأول والثاني لرئيس مجلس النواب لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين في 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2019 أن وزير داخلية الحكومة المؤقتة في شرق ليبيا أشار إلى أن الجماعات الإرهابية قد تكون مسؤولة عن اختطاف

السيدة سرغيوا، وأن مجلس النواب يواصل مراقبة القضية، التي لا تزال قيد التحقيق، وأنه قد تظهر السيدة سرغيوا حية.

وفي بيان أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 5 أيار/ مايو 2020 بشأن الحالة في ليبيا، أشارت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودا، إلى أن "مكتبها حصل على معلومات حديثة قد تشير إلى المسؤولين عن اختفاء السيدة سرغيوا".

وفي رسالة مؤرخة في 27 تموز/يوليو 2020، نقل رئيس البرلمان القرار الذي اتخذته اللجنة في هذه القضية إلى وزير داخلية الحكومة المؤقتة في شرق ليبيا. وفي كانون الأول/ ديسمبر 2020، ذكر أصحاب الشكوى أن قضية السيدة سرغيوا أحيلت إلى "دائرة ادعاء متخصصة". وأيد هذا البيان بيان مصور أدلى به وزير الداخلية، الذي ادعى أن قضية السيدة سرغيوا أحيلت إلى النيابة المختصة في 20 أيلول/ سبتمبر 2020، وأضاف أصحاب الشكوى أن السلطات الليبية لم تبلغ أسرة السيدة سرغيوا باختتام التحقيق أو النتائج التي تم الحصول عليها أو إحالة القضية إلى "دائرة ادعاء متخصصة".

ب. قرار

لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

تقرر أن توصي المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي بأن يتخذ القرار التالي:

المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. *لا يزال* مصدوماً من الاختطاف الوحشي لعضو في مجلس النواب انتقاماً واضحاً لإعرابها عن موقفها السياسي ضد العنف في ليبيا ولصالحها لوضع حد لإراقة الدماء؛

2. *يعرب* عن استيائه لعدم تعاون مجلس النواب الليبي الذي لم يقدم معلومات مفصلة عن حالة ونتائج التحقيق الجنائي المتعلق باختطاف أحد أعضائه؛ *ويكرر* في هذا الصدد أن هذا الوضع يؤجج الشكوك في أن السلطات البرلمانية غير راغبة في المساعدة على إثبات الحقيقة بشأن مصير السيدة سرغيوا؛

3. *يشعر بانزعاج عميق من* أنه على الرغم من وجود أدلة كثيرة تشير إلى هوية مختطفي السيدة سرغيوا، الذين كانوا، وفقا لما ذكره أصحاب الشكوى وعدة هيئات دولية، أعضاء في *"أولياء الدم"*، وهو لواء يزعم أنه ينتمي إلى الجيش الوطني الليبي بقيادة السيد خليفة حفتر، فإن السلطات المختصة لم تتمكن بعد من محاسبة المسؤولين أو تقديم معلومات عن مكان وجودها؛ *يكرر* في هذا الصدد أن السلطات لم تقدم بعد

أدلة لدحض الادعاء بشأن هوية الجناة المزعومة بشكل مقنع، وتقديم معلومات ملموسة عن الخطوات المتخذة للتحقيق في اختطاف السيدة سرغيوا؛

4. *يشير إلى* أن الإفلات من العقاب، من خلال حماية المسؤولين عن ذلك من الإجراءات القضائية، يشجع بشكل حاسم على ارتكاب المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان، وأن الهجمات على حياة أعضاء البرلمان، عندما يتركون دون عقاب، لا تنتهك الحقوق الأساسية للبرلمانيين الأفراد ولأولئك الذين انتخبوهم فحسب، بل تؤثر أيضاً على نزاهة البرلمان وقدرته على أداء دوره كمؤسسة– بل وأكثر من ذلك عندما تستهدف شخصيات بارزة في البرلمان لآرائهم السياسية، كما هو الحال في هذه الحالة؛

5. *يحث السلطات مرة أخرى* على تقديم إيضاحات بشأن "دائرة الادعاء المتخصصة"، والكشف عن نتائج تقرير التحقيق الذي يزعم أن وزارة الداخلية قد أنتجته، وأن تفصح عنه، أولا وقبل كل شيء، مع أسرة السيدة سرغيوا؛ *يحث كذلك* مجلس النواب الليبي على الاستفادة من سلطته الرقابية لضمان إجراء وزارة الداخلية تحقيقاً فعالاً وشاملاً، وطلب إجابات واضحة من الحكومة بشأن هوية الجناة؛ *كما يرغب* في أن يظل على علم بهذا الشأن؛

6. *يطلب* إلى الأمين العام أن ينقل هذا القرار إلى السلطات البرلمانية ووزارة الداخلية والجهات صاحبة الشكوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة؛

7. *يطلب* إلى اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية وتقديم تقرير عنها في الوقت المناسب.

ميانمار

جنود أمام دار ضيافة حيث كان يقيم أعضاء البرلمان الميانماري في نايبيداو بعد وقت قصير من استيلاء الجيش على السلطة.
STR/ وكالة الصحافة الفرنسية

MMR-267 – فوز مينت
MMR-268 – أونغ سان سو كي (السيدة)
MMR-269 – هنري فان ثيو
MMR-270 – مان وينخاينغ من
MMR-271 – تي خون مايات
MMR-272 – تون تون هاين
MMR-274 – ثان زين ماونغ
MMR-275 – الدكتور وين مايات آي
MMR-276 – أونغ مينت
MMR-277 – بي خاونغ نيونت
MMR-278 – الدكتور ميو أونغ

MMR-295 – لوين كو لات*
MMR-296 – أوكار مين*
MMR-297 – وين ناينغ*
MMR-298 – ناي ميو*
MMR-299 – زاو مين ثين*
MMR-300 – ميو ناينغ*
MMR-301 – زاي لات*
MMR-302 – مايات ثيدا هتون (السيدة)*
MMR-303 – شار فانغ حرب*
MMR-304 – روبرت نيال يال*
MMR-305 – لامين تون (الملقب أفيو)*

MMR-279 - كياو مينت

MMR-280 - وين ميا ميا (السيدة)

MMR-281 -كياو مين هلينغ

MMR-283 - أوكا مين

MMR-284 - زارني مين

MMR-285 - مي ثين

MMR-286 - تينت سو

MMR-287 - كياو ثاونغ

MMR-289 - فيو فيو ثن (السيدة)*

MMR-290 - يي مون (الملقب تين تاهت)*

MMR-291 - هتون مينت *

MMR-292 - ناينغ هتو أونغ*

MMR-293 - الدكتور واي فيو أونغ *

MMR-294 - زين مار أونغ (السيدة)*

MMR-306 - أونغ كي نيونت*

MMR-307 - لاما ناو أونغ*

MMR-308 - سيثو ماونغ*

MMR-309 - أونغ كياو أو

MMR-310 - نونغ نا جاتان

MMR-311 - مينت أو

MMR-312 - نان مول خام (السيدة)

MMR-313 - ثانت زين تون

MMR-314 - ماونغ ماونغ سوي

MMR-315 - ثين تون

MMR-316 - من هتوت

MMR-317 - أونغ أو

MMR-318 - با ميو ثين

MMR-319 - سو وين (أ) سو لاي

* هؤلاء البرلمانيون هم أيضاً أعضاء في اللجنة التي تمثل بيداونغسو هلوتاو، وهي هيئة أنشأها أعضاء البرلمان المنتخبون في 5 شباط/ فبراير 2021. وعلى هذا النحو، فإن الادعاءات التي تحمل علامة * في قائمة الادعاءات هي وحدها التي تهمهم.

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ التعذيب وسوء المعاملة وغيرهما من أعمال العنف
- ✓ التهديدات وأعمال الترهيب*
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيين
- ✓ ظروف الاحتجاز اللاإنسانية
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير*
- ✓ انتهاك حرية التجمع وتكوين الجمعيات*
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية*
- ✓ عدم وجود إجراءات محاكمة عادلة*

أ. ملخص القضية

بعد رفض الاعتراف بنتائج الانتخابات البرلمانية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، أعلن الجيش حالة الطوارئ التي ستستمر لمدة عام على الأقل، وشرع في الاستيلاء على السلطة بالقوة في 1 شباط/ فبراير 2021، وهو اليوم الذي كان من المقرر أن يتولى فيه البرلمان الجديد مقاليده.

ويفيد صاحب الشكوى بأن رئيس برلمان ميانمار ("*بيداونغسو هلوتاو*") ، السيد ت. كون ميات، ومستشارة الدولة، السيدة أونغ سان سو كي، وخمسة أعضاء آخرين في البرلمان من حزب الرابطة الوطنية للأغلبية من أجل الديمقراطية وضعت تحت الإقامة الجبرية من قبل الجيش. ووفقاً لصاحب الشكوى، تم اعتقال 20 عضواً منتخباً في البرلمان بشكل تعسفي بعد فترة وجيزة من الانقلاب، بمن فيهم سبعة من كبار أعضاء البرلمان المذكورين أعلاه الذين وُضعوا قيد الإقامة الجبرية.

حالة MMR-COLL-03

ميانمار: برلمان تابع للاتحاد البرلماني الدولي

الضحايا: 50 برلمانياً (44 رجلاً و6 نساء)

الشاكي (أصحاب الشكاوى) المؤهلون: القسم الأول-1(أ)

إجراء اللجنة (المرفق الأول)

تقديم الشكوى: آذار/ مارس 2021

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: آذار/ مارس 2021

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: - - -

جلسة استماع اللجنة الأخيرة: الاستماع مع عضو في اللجنة الممثلة بيداونغسو هلوتاو (CRPH) (آذار/ مارس 2021)

المتابعة الأخيرة:

- رسالة من البعثة الدائمة ميانمار إلى مكتب الأمم المتحدة في جنيف: نيسان/ أبريل 2021
- رسالة من صاحب الشكوى: أيار/ مايو 2021
- *مذكرة شفوية* إلى البعثة الدائمة ميانمار: آذار/ مارس 2021
- رسالة موجهة إلى صاحب الشكوى: نيسان/ أبريل 2021

في الأسابيع التي تلت ذلك، تم اعتقال 10 أعضاء آخرين في البرلمان. حتى يومنا هذا، لا يزال هؤلاء الأعضاء الثلاثين رهن الاحتجاز أو الإقامة الجبرية. ومن بين المعتقلين، ورد أن العديد منهم محتجزون بمعزل عن العالم الخارجي في سجون مكتظة، حيث يواجهون سوء المعاملة وربما التعذيب، مع إمكانية محدودة أو معدومة للحصول على الرعاية الطبية أو الاستشارة القانونية، بينما ورد أن بعضهم يُحاكم سراً.

ووفقاً لصاحب الشكوى، اجتمع في 4 شباط/ فبراير 2021 نحو 70 عضواً منتخباً من أعضاء البرلمان من الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في العاصمة نايبيداو وأدوا اليمين الدستورية متعهدين بالالتزام بالولاية التي منحها لهم الشعب. وفي 5 شباط/ فبراير، اجتمع 300 عضو في البرلمان على الإنترنت وأنشأوا اللجنة التي تمثل بيداونغسو هلوتاو، بقيادة 20 عضواً في البرلمان. ويعتبر النظام العسكري المجلس غير قانوني، في حين وصف مجلس إدارة الدولة المعين من قبل الجيش بأنه منظمة إرهابية، وعين منذ ذلك الحين حكومة وحدة وطنية، تعتبرها الحكومة المؤقتة الشرعية. ووفقاً لصاحب الشكوى، أجبر الأعضاء العشرين في هيئة حماية الحقوق في جمهورية ملا فاونا على الاختباء خوفاً من الانتقام بسبب أنشطتهم السياسية. وأفيد بأن رئيس مجلس الشيوخ السابق ورئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية، السيد مان وين خينغ ثان، قد اتهما بالخيانة العظمى، في حين يواجه عدد آخر من أعضاء البرلمان تهماً جنائية بالتحريض على العصيان المدني وتهم أخرى تحمل عقوبات شديدة.

في 1 شباط/ فبراير 2021، أصدر الاتحاد بياناً أدان فيه الانقلاب، أعقبه بيان آخر في 5 شباط/ فبراير 2021 أعربت فيه لجنة الاتحاد البرلماني الدولي عن قلقها إزاء الادعاءات المتعلقة بالاعتقالات التعسفية لرئيس البرلمان وأعضاء البرلمان الآخرين. وفي 23 آذار/ مارس 2021، التقى رئيس الاتحاد البرلماني الدولي والأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي بعدة أعضاء في المجلس وأعربا عن تضامنهما مع أعضاء البرلمان المنتخبين في ميانمار، وأضافا أن الاتحاد البرلماني الدولي على استعداد للدفاع عن نزاهة برلمان ميانمار وحقوق الإنسان للبرلمانيين المنتخبين حسب الأصول.

وعلى الرغم من أن السلطات العسكرية سمحت بمظاهرات سلمية بأغلبية ساحقة في الأسابيع القليلة الأولى، إلا أن حالة حقوق الإنسان في ميانمار اتخذت منعطفاً مدمراً نحو الأسوأ في أواخر آذار/ مارس، مع ورود تقارير عن الذخيرة الآلية الحية والأسلحة المتفجرة المستخدمة ضد المدنيين. ووفقاً لتقارير مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار ومنظمات حقوق الإنسان، قتل أكثر من 700 شخص منذ بداية الانقلاب

(حتى منتصف نيسان/ أبريل 2021). ووفقاً لتقارير موثوقة قدمتها رابطة مساعدة السجناء السياسيين في ميانمار، فقد تم اعتقال أكثر من 890 4 شخصاً بشكل تعسفي و 780 حالة قتل خارج نطاق القضاء منذ بدء الانقلاب، في حين لا يزال 826 3 شخصا رهن الاحتجاز حتى 9 أيار/ مايو 2021. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب بعض الخبراء عن قلقهم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وغيره من المحافل الدولية، وأعلنوا أن ميانمار على شفا فشل الدولة، وأشاروا إلى أن أعمال الجيش تجعل البلد غير قابل للحكم.

ب. قرار

لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

تقرر أن توصي المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي بأن يتخذ القرار التالي:

المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. *تلاحظ* أن لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين أعلنت قبول الشكوى بموجب إجراءاتها خلال دورتها الـ 164 (آذار/ مارس 2020)؛ *ويلاحظ أيضاً* أن الشكوى الجديدة المتعلقة بـ 14 عضواً إضافياً في البرلمان مقبولة، بالنظر إلى أن الشكوى: '1' مقدمة بالشكل الواجب من قبل صاحب شكوى مؤهل بموجب المادة 1.1(ب) إجراءات فحص الشكاوى ومعالجتها (المرفق الأول من القواعد والممارسات المنقحة للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين)؛ '2' تتعلق بأعضاء البرلمان الحاليين وقت الادعاءات الأولية؛ و'3' تتعلق بادعاءات التعذيب وسوء المعاملة وغيرها من أعمال العنف، والتهديد وأعمال التخويف، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، وظروف الاحتجاز غير إنسانية، وانتهاك حرية الرأي والتعبير، وانتهاك حرية التجمع وتكوين الجمعيات، وعدم احترام الحصانة البرلمانية، وعدم وجود إجراءات محاكمة عادلة، والادعاءات التي تقع ضمن ولاية اللجنة؛

2. *يأسف لأن* السلطات العسكرية في ميانمار لم ترد على طلبات الحصول على معلومات موجهة إليها؛ *ويدعو* السلطات العسكرية إلى تقديم معلومات مفصلة عن الحالة التي يجد فيها البرلمانيون المنتخبون أنفسهم؛

3. *يشجب* استخدام القوة لمنع برلمان ميانمار من الاجتماع في 1 شباط/ فبراير 2021 وبعده، واضطهاد الراغبين في ممارسة ولايتهم البرلمانية على النحو الذي عهد به إليهم شعب ميانمار؛ *ويدين بشدة* استمرار

سياسة السلطات العسكرية المتعمدة المتمثلة في تجاهل نتائج انتخابات عام 2020 وعدم رغبتها في تسليم السلطة إلى المنتخبين ديمقراطياً؛ *يؤكد من جديد* أنه ينبغي تسوية المنازعات الانتخابية من خلال القنوات القانونية القائمة، لا بالقوة أبداً، وأن التقارير المتاحة عن الانتخابات التي أجريت في تشرين الثاني/ نوفمبر 2020 تؤكد أنها كانت حرة ونزيهة؛ *ويرى* في هذا الصدد أن الاحتجاجات الجماهيرية التي اندلعت منذ 1 شباط/ فبراير 2021 هي علامات أخرى على إيمان الجمهور بنتائج العملية الانتخابية وتصميمه الثابت على حماية المكاسب الديمقراطية التي تحققت في السنوات الأخيرة؛

4. *يعلن أن السلطات العسكرية*، باستخدامها القوة لمنع البرلمان المنتخب في عام 2020 من الاجتماع، قد انتهكت المبدأ المنصوص عليه في المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأن *"إرادة الشعب هي أساس سلطة الحكومة؛" ويؤكد* من جديد، على المطالبة بعقد البرلمان وإنشاء "اللجنة التي تمثل حزب بيداونغسو هلوتاو"، ويدافع أعضاء البرلمان المنتخبون فقط عن حق ناخبيهم في المشاركة في إدارة الشؤون العامة من خلال ممثلين من اختيارهم، على النحو الذي تضمنه المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وممارسة حقهم في صرف الولاية الموكلة إليهم في عام 2020؛

5. *يساوره بالغ القلق لأن* ما لا يقل عن 50 عضواً في برلمان ميانمار، بمن فيهم هيئة الرئاسة، قد تعرضوا لأعمال انتقامية مباشرة بسبب قيامهم بعملهم السياسي؛ ويخشى من الادعاءات بأن العديد من أعضاء البرلمان المنتخبين محتجزون بمعزل عن العالم الخارجي، وأن العديد منهم محتجزون في سجون يواجهون فيها سوء المعاملة وربما التعذيب، فضلاً عن ظروف الاحتجاز اللاإنسانية ذات الظروف المحدودة أو معدومة إمكانية الحصول على الرعاية الطبية أو المشورة القانونية، وأن بعضهم حوكم سراً، حسبما ورد؛ *كما يساوره بالغ القلق إزاء* الادعاءات التي تفيد بأن بعض أعضاء البرلمان قد اتهموا بالخيانة العظمى وبتهم أخرى مختلفة تحمل عقوبات شديدة بسبب ممارستهم لحقوقهم؛ *كما يقلقه* ما تردد من تقارير موثوقة تفيد بأن أكثر من 780 شخصاً قد لقوا حتفهم في عمليات قتل خارج نطاق القضاء وأن 4,890 شخصاً قد اعتقلوا أو احتجزوا بشكل تعسفي منذ شباط/ فبراير 2021؛

6. *يحث بقوة* السلطات العسكرية على الإفراج فوراً ودون قيد أو شرط عن جميع أعضاء البرلمان المنتخبين المحتجزين أو الذين هم قيد الإقامة الجبرية، ووضع حد فوري لجميع الممارسات الرامية إلى منع أعضاء البرلمان المنتخبين من ممارسة نشاطهم السياسي، بما في ذلك وضع حد لاستخدام المحاكمات السرية في السجن؛ *و يدعو* السلطات العسكرية إلى احترام حقوق الإنسان لجميع أعضاء البرلمان المنتخبين في تشرين

الثاني/ نوفمبر 2020، وبالتالي السماح لهم بالارتباط والتجمع والتعبير عن آرائهم وتلقي المعلومات ونقلها والتحرك دون خوف من الانتقام؛ *يحث* السلطات العسكرية على الامتناع عن اتخاذ إجراءات مادية أو قانونية ضد الأعضاء الـ 20 في المجلس الوطني لمناهضة الألغام، وضد أي شخص آخر انتخب في تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، فيما يتصل بأنشطتهم البرلمانية؛ *يدعو* السلطات العسكرية إلى التوقف فوراً عن استخدام القوة المميتة ضد أولئك الذين يمارسون حقوقهم الإنسانية، والالتزام بالمبادئ الدولية لحقوق الإنسان وسيادة القانون؛ *يود* أن يتلقى على وجه الاستعجال معلومات محددة عن هذه النقاط من السلطات العسكرية؛

7. *يدعو* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي والمراقبين الدائمين والجمعيات البرلمانية إلى الضغط من أجل احترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية في ميانمار لإظهار التضامن مع أعضاء البرلمان الذين انتخبوا في عام 2020، بما في ذلك من خلال دعم "اللجنة التي تمثل حزب بيداونغسو هلوتاو"؛ *يحث* البرلمانات الأعضاء فيه والأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي على السعي إلى بناء شبكة من أعضاء البرلمان لاتخاذ إجراءات ملموسة لدعم هذا المسعى بالشراكة مع منظمات حقوق الإنسان الناشطة في المنطقة؛ *يدعو البرلمانات* الأعضاء إلى إبلاغه بأية خطوات قد تتخذها لتحقيق هذه الغاية؛

8. *يطلب* إلى الأمين العام أن ينقل هذا القرار إلى السلطات العسكرية وصاحب الشكوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة؛ *يطلب* أيضا إلى الأمين العام أن يستكشف جميع الإمكانيات الأخرى لمعالجة الشواغل وطلبات المعلومات التي أثيرت في هذا القرار معالجة فعالة، بما في ذلك فائدة زيارة وفد اللجنة إلى ميانمار؛

9. *يطلب* إلى اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية وتقديم تقرير عنها في الوقت المناسب.

الفلبين

السيناتور الفلبينية ليلى دي ليما ترافقها الشرطة بعد اعتقالها في مجلس الشيوخ في مانيلا في 24 شباط/ فبراير 2017 © تيد الجيبي/AFP

PHL-08 – ليلى دي ليما

القضية PHL-08

الفلبين: البرلمان المنتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الضحية: عضوة معارضة في البرلمان

الشاكي (أصحاب الشكوى) المؤهلون: القسم الأول(1)(د)

إجراء اللجنة (المرفق الأول)

تقديم الشكوى: ايلول/ سبتمبر 2016

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: تشرين الثاني/ نوفمبر 2020

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: أيار/ مايو 2017

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ التهديدات وأعمال التخويف
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيين
- ✓ عدم مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة في الإجراءات المتخذة ضد البرلمانيين
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير

أ. ملخص القضية

شغلت السيدة ليلى دي ليما منصب رئيسة اللجنة

الفلبينية لحقوق الإنسان في الفترة من أيار/ مايو 2008 إلى حزيران/يونيو 2010. وبهذه الصفة، قادت سلسلة من التحقيقات في عمليات القتل خارج نطاق القضاء المزعومة المرتبطة بما يسمى فرقة الإعدام المعروفة بدافاو، حيث كان السيد دوتيرتي عمدة منذ فترة طويلة، وخلصت إلى أن السيد دوتيرتي، الذي يشغل الآن منصب رئيس الفلبين، كان وراء فرقة الإعدام المعروفة بدافاو.

وفي عام 2010، عينت السيدة دي ليما وزيرة للعدل. استقالت من هذا المنصب في تشرين الأول/ أكتوبر 2015 للتركيز على حملتها الانتخابية للحصول على مقعد في مجلس الشيوخ في انتخابات أيار/ مايو 2016، وهي محاولة كانت ناجحة.

جلسة استماع اللجنة الأخيرة: - -

المتابعة الأخيرة:

- رسائل من السلطات: رسائل من المدير العام لمكتب العلاقات الدولية والبروتوكول في مجلس الشيوخ وأمين سر مجموعة الاتحاد البرلماني الدولي في الفلبين (أيار/ مايو ونيسان/ أبريل 2021)
- رسالة من صاحب الشكوى: تشرين الثاني/ نوفمبر 2020
- رسالة موجهة إلى السلطات: رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الشيوخ (كانون الثاني/ يناير 2021)

رسالة موجهة إلى صاحب الشكوى: شباط/ فبراير 2021

في آب/ أغسطس 2016، بصفتها رئيسة لجنة العدل وحقوق الإنسان في مجلس الشيوخ، بدأت تحقيقاً في مقتل الآلاف من متعاطي المخدرات وتجار المخدرات المزعومين، والذي يزعم أنه حدث منذ تولي الرئيس دوتيرتي منصبه في حزيران/ يونيو 2016. ومنذ أن أصبحت عضوة في مجلس الشيوخ، تعرضت لأعمال الترهيب والتشويه، بما في ذلك من جانب الرئيس دوتيرتي نفسه.

اعتقلت السيناتور دي ليما واحتجزت في 24 شباط/ فبراير 2017 على خلفية اتهامات بتلقي أموال المخدرات لتمويل حملتها الانتخابية في مجلس الشيوخ للحصول على مقعد في المجلس. ووجهت التهم، في ثلاث قضايا مختلفة، في أعقاب تحقيق أجراه مجلس النواب في تجارة المخدرات في سجن نيو بيليبيد، ومسؤولية السيناتور دي ليما عن ذلك.

عندما كانت وزيرة العدل وقد بدأ التحقيق الذى يقوده مجلس النواب بعد اسبوع من بدء تحقيقها فى مجلس الشيوخ فى عمليات القتل خارج نطاق القضاء .

في 27 تموز/ يوليو و10 آب/ أغسطس 2018، أُدينت السيناتور دي ليما في قضيتين من القضايا الثلاث أمام الفرعين 205 و 256 من المحكمة الابتدائية الإقليمية (RTC)- مدينة مونتينلوبا. وفي حين استمرت القضية الثالثة بشكل متقطع بسبب الشواغر في المحكمة، حيث استؤنفت المحاكمة في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2020 فقط، وتقرر تقديم طلب للإفراج بكفالة في انتظار الحل، كان من المقرر عقد جلسات استماع لتقديم شهود الادعاء في القضيتين الأخريين أمام فرع المحكمة الابتدائية الإقليمية 205، والتي تشمل في معظمها تجار مخدرات مدانين، حتى عام 2020، مع تحديد جلسات استماع مرتين شهرياً في كل قضية كحدٍّ متوسط. اكتشف فيما بعد أن مهربي المخدرات المدانين تلقوا معاملة خاصة في السجن وأجبروا على الإدلاء بشهاداتهم ضد السيناتور دي ليما بعد أن طعنوها بوحشية في السجن في عام 2016. وفي 17 شباط/ فبراير 2021، منح فرع المحكمة الابتدائية الإقليمية 205 عضو مجلس الشيوخ دي ليما شهادة في القضية رقم 17-166، وبرأها بشكلٍ كامل وحرفي، في غياب الأدلة الكافية، ولكنه رفض نفس الدفع في القضية الثانية. وقد استأنف محامي الدفاع عن السيناتور دي ليما ضد هذا الرفض.

في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، خلص فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، مردداً استنتاجات بعثة سابقة للاتحاد البرلماني الدولي إلى الفلبين، إلى أن احتجاز السيناتور دي ليما كان تعسفياً وأن الإفراج الفوري عنها كان أمراً منظماً.

وعلى الرغم من أن السيناتور دي ليما ظلت نشطة سياسياً جداً على مر السنين أثناء احتجازها وتتلقى الصحف والمجلات والكتب، إلا أنها لا تملك إمكانية الوصول إلى الإنترنت أو الحاسوب أو التلفزيون أو الإذاعة أو إلى وحدة تكييف الهواء، على الرغم من توصية الطبيب. ويزعم أن السيناتور دي ليما احتجزت بمعزل عن العالم الخارجي في الفترة من 25 نيسان/ أبريل إلى 10 حزيران/يونيو 2020، وذلك لأغراض وقف انتشار فيروس كوفيد- 19. وعلى الرغم من تحسن الحالة فيما يتعلق بحقوق زيارة السيناتور دي ليما منذ ذلك الحين، لا يزال هناك عدد من القيود المفروضة عليها.

وفي 27 نيسان/ أبريل 2020، اعتمد مجلس الشيوخ اقتراحاً بالسماح بعقد جلسات الاستماع العامة وجلسات الاستماع التي تعقدها اللجان عن بعد. غير أن رئيس مجلس الشيوخ ذكر في اليوم نفسه أن السيناتور دي ليما لن يسمح لها بالمشاركة في هذه الإجراءات الافتراضية بالنظر إلى أن مجلس الشيوخ ليس له اختصاص قضائي عليها. ووفقاً لصاحبة الشكوى، فإن هذه محاولة أخرى لمنعها من أداء دورها كعضو في مجلس الشيوخ أداء كاملاً، على الرغم من السوابق القضائية الواضحة للمحكمة العليا بشأن هذه النقطة.

وفي 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، قدمت السيناتور دي ليما التماساً للحصول على بيانات من المثول أمام المحكمة العليا تطلب فيه من المحكمة، *في جملة أمور*، أن تأمر الرئيس دوتيرتي وأي من ممثليه بالتوقف: التماس تفاصيل عن *حياتها* الخاصة خارج نطاق الاهتمام العام المشروع أو الإدلاء ببيانات تسيء إليها كامرأة وتضر بكرامتها كإنسان؛ والتمييز ضدها على أساس نوع الجندر؛ ووصف سلوكها الجنسي المزعوم أو الإعلان عنه؛ والانخراط في العنف النفسي ضدها؛ وانتهاك حقوقها أو الانخراط في أعمال تتعارض مع القانون والأخلاق الحميدة والعادات الجيدة والسياسة العامة و/أو المصلحة العامة. في 18 تشرين الأول/ أكتوبر 2019، رفضت المحكمة العليا التماس إصدار أمر قضائي *على* أساس أن الرئيس محصن من الدعوى خلال فترة ولايته.

ب. قرار

لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

تقرر أن توصي المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي بأن يتخذ القرار التالي:

المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. *يشكر* السلطات البرلمانية على اتصالاتها الأخيرة وعلى المعلومات المقدمة فيها؛

2. *يساوره بالغ القلق لأن* نداءاته للإفراج الفوري عن السيناتور دي ليما وإسقاط التهم الموجهة إليها لم تلق آذانا واهية، وأنها لا تزال محتجزة، بعد مرور أكثر من أربع سنوات على اعتقالها، في غياب أي دليل جدي؛ *يرى* أن استمرار احتجازها ومقاضاتها لا يتعارضان مع حقوق الإنسان الأساسية التي لها فحسب، بل ينبغي النظر إليهما أيضاً على أنه انتقام من أنشطتها السياسية ومناصبها؛

3. *يذكر* في هذا الصدد بأن هناك دلائل قوية متعددة على أن الخطوات المتخذة ضد السيناتور دي ليما جاءت رداً على معارضتها الصريحة للطريقة التي يشن بها الرئيس دوتيرتي حرباً على المخدرات، بما في ذلك إفشاء مسؤوليته المزعومة عن عمليات القتل خارج نطاق القضاء؛ *يشير* في هذا الصدد إلى الانتهاك المتكرر لمبدأ افتراض البراءة، والاختيار المريب للولاية القضائية لتقديم الاتهامات الموجهة إليها، وتوقيت الإجراءات الجنائية، وتعديل التهم والاعتماد على شهادات مهربي المخدرات المدانين، الذين وُعِدوا إما بمعاملة مواتية في المقابل، أو تعرضوا للترهيب البدني في السجن، أو كان لديهم فأس لسحق السيناتور دي ليما نتيجة لجهودها لتفكيك عملياتهم في الاتجار بالمخدرات عندما كانت وزيرة للعدل، فضلاً عن استخدام شهادات ضباط إنفاذ القانون الجنائي الذين شاركوا في الأحداث الجنائية المزعومة التي استندت إليها التهم الموجهة

إلى السيناتور دي ليما وكانت لها دوافع واضحة للاستياء منها، والذين ظلوا في مناصبهم الرسمية دون مواجهة عقوبات تأديبية، ناهيك عن التهم الموجهة إليهم؛

4. يدعو السلطات مرة أخرى إلى الإفراج عن السيناتور دي ليما وإسقاط كل الإجراءات القانونية بحقها فوراً.

5. *يؤكد من جديد، إذا لم يتم إسقاط التُّهَم، على* ضرورة أن يواصل مراقب المحاكمة التابع للاتحاد البرلماني الدولي رصد معايير المحاكمة العادلة والإبلاغ عنها في القضايا المعروضة على الفرعين 205 و256 من المحكمة الابتدائية الإقليمية في مدينة مونتينلوبا، بما في ذلك من أجل تقييم ما إذا كانت الشواغل القائمة بشأن قانونية الإجراءات وعدالتها قد استعرضت على النحو الواجب، وكيفية ذلك؛

6. *لا يزال يساوره القلق لأن* السيناتور دي ليما لم تتمكن بعد من الاستفادة من تحرك مجلس الشيوخ نحو عقد المؤتمرات عن بعد، بعد مرور أكثر من عام على قيام المجلس بالسماح بإجراء المداولات فعلياً؛ *يرى* أن السلطات البرلمانية يمكنها أن تفعل أكثر من ذلك بكثير للمساعدة في ضمان مشاركتها الكاملة في عمل مجلس الشيوخ وتمثيل مصالح 14 مليون فلبيني انتخبوها تمثيلاً فعالاً، مع مراعاة المبادرات السابقة لمجلس الشيوخ في حالات أخرى مماثلة، قبل السماح بالعقد عن بعد بفارق كبير؛ *يود* أن يعرف بالضبط لماذا لا يتخذ أي إجراء آخر لتمكين السيناتور دي ليما من المشاركة الكاملة في مداولات مجلس الشيوخ؛

7. *يظل* قلقاً إزاء القيود المفروضة على حقوق زيارة السيناتور دي ليما واستمرار عدم الوصول إلى الإنترنت أو التلفزيون أو الإذاعة أو الأجهزة اللوحية أو الحواسيب المحمولة؛ *يأسف كذلك لأن* السلطات لم تزودها بعد بوحدة تكييف الهواء، وفقاً لأوامر طبيبها؛ *ويأمل بإخلاص* أن تتخذ السلطات المعنية في نهاية المطاف الخطوات اللازمة لمعالجة هذه المسائل ما دامت رهن الاحتجاز؛ ويرغب في أن يظل على علم بذلك؛

8. *يطلب* إلى الأمين العام أن ينقل هذا القرار إلى السلطات المختصة، بما في ذلك وزير العدل ومكتب المدعي العام والمحاكم المختصة، وصاحب الشكوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة؛

9. *يطلب* إلى اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية وتقديم تقرير عنها في الوقت المناسب.

الفلبين

صورة السيدة إلاغو الرسمية خلال المؤتمر الثامن عشر @ ويكيبيديا

PHL–13 – سارة جين آي. إلاغو

القضية PHL–13

الفلبين: البرلمان المنتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الضحية: عضوة معارضة في البرلمان

الشاكي (أصحاب الشكاوى) المؤهلون: القسم الأول(1)(أ)

إجراء اللجنة (المرفق الأول)

تقديم الشكوى: كانون الأول/ ديسمبر 2019

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: كانون الثاني/

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ عدم وجود الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية

أ. ملخص القضية

السيدة سارة جين آي إلاغو هي عضو في مجلس النواب الفلبيني. يذكر أصحاب الشكوى أن السيدة

إلاغو واجهت مضايقات مستمرة بسبب معارضتها لسياسات الرئيس دوتيرتي.

تم تصنيف السيدة إلاغو بشكل مباشر وغير مباشر في منشورات وسائل التواصل الاجتماعي من قبل الشرطة والجيش على أنها إرهابية. لديها حالياً شكوى مرفوعة ضد ستة من كبار المسؤولين الذين زُعم أنهم "وضعوا علامة حمراء" عليها في عدة مناسبات ، وهو الأمر الذي عرّض حياتها، بحسب المشتكيين، لخطر جسيم. من المفهوم أن وضع العلامات الحمراء في الفلبين يشير إلى القائمة السوداء الخبيثة للأفراد أو المنظمات التي تنتقد أو لا تدعم بالكامل تصرفات الحكومة القائمة في البلاد. يتم "تصنيف" هؤلاء الأفراد والمنظمات على أنهم شيوعيون أو إرهابيون، أو كليهما، بغض النظر عن معتقداتهم السياسية أو انتماءاتهم.

كجزء من المضايقات المزعومة، تم استهداف السيدة إلاغو أيضاً بشكوى معدلة، تم تقديمها في الأصل في 24 تموز/ يوليو 2019، والتي تمت إضافة اسمها كمدعى عليها. تتعلق بشكوى من أم ضد مجموعة الشباب "قائمة حزب كاباتان" اتهمت فيها الأخيرة بخطف ابنتها وإساءة معاملتها.

يناير 2020

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: – – –

جلسات استماع اللجنة الأخيرة: – – –

المتابعة الأخيرة:

- الاتصالات من السلطات:
  رسائل من المدير العام
  مكتب العلاقات الدولية و
  البروتوكول وأمين سر الاتحاد البرلماني الدولي
  مجموعة الفلبين (أيار/ مايو ونيسان/ أبريل 2021)
- رسالة من أصحاب الشكوى:
  آذار/ مارس 2021
- رسالة موجهة إلى
  السلطات: رسالة موجهة إلى
  رئيس مجلس الشيوخ (كانون الثاني/ يناير 2021)
- رسالة موجهة إلى
  أصحاب الشكوى: آذار/ مارس 2021

في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، أيدت المحكمة العليا قرارها السابق برفض الالتماس المقدم من والدي الابنة. وخلصت المحكمة العليا، في ذلك، إلى أن الابنة تبلغ سن الرشد القانوني وأنكرت تعرضها للإكراه واختارت طوعاً الانضمام إلى مجموعة الشباب. وقبل ذلك بفترة وجيزة، في 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2020، رفض المدعون العامون في وزارة العدل تهمتين من التهم الخمس فيما يتعلق بهذه الحالة ضد السيدة إلاغو لعدم وجود سبب محتمل، في حين لم يبت في التهم الثلاث الأخرى لدى وزارة العدل.

ب. قرار

لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

تقرر أن توصي المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي بأن يتخذ القرار التالي:

المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. *يلاحظ* أن لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين قد أعلنت قبول الشكوى المتعلقة بالسيدة سارة جين آي إلاغو عضو في مجلس النواب الفلبيني، بموجب إجراءاتها في دورته الـ 161(كانون الثاني/ يناير 2020)؛

2. *يشكر* السلطات البرلمانية على آخر المعلومات المقدمة وعلى روح التعاون التي توفرها؛

3. *يساوره بالغ القلق لأن* البلاغات الرسمية تنشر على الإنترنت وتتضمن اتهامات لا أساس لها ضد السيدة إلاغو، لا تسيء إلى سمعتها فحسب، بل تعرض سلامتها البدنية للخطر أيضاً؛ *ويدعو* السلطات الفلبينية إلى منع تقديم هذه الادعاءات ومحاسبة المسؤولين عنها؛ *ويود* معرفة الخطوات التي تتخذ لهذا الغرض، بما في ذلك أي تقدم يحرز فيما يتعلق بالشكوى التي رفعتها السيدة إلاغو ضد ستة من كبار المسؤولين؛

4. *يؤمن إيماناً قوياً* بأن من مصلحة كونجرس الفلبين أن يكفل لأعضائه ممارسة ولاياتهم البرلمانية دون خوف من الانتقام؛ *ويدعو* الكونجرس، بالتالي، إلى الاضطلاع بمهمته الرقابية لضمان عدم إعاقة كيانات الدولة ومسؤوليها للسيدة إلاغو في أداء واجباتها البرلمانية؛ *ويود* أن يعرف ما هي الخطوات التي يتخذها الكونجرس في هذا الصدد، إن وجدت؛

5. *يثق بأن البت في* التهم المعلقة الموجهة إلى السيدة إلاغو سيختتم قريباً وأن هذا القرار سيأخذ في الاعتبار الكامل الاستنتاجات التي توصلت إليها المحكمة العليا بشأن الالتماس المتعلق بالوقائع ذاتها؛ *ويود* أن تظل على علم بهذا الشأن؛

6. *يطلب* إلى الأمين العام أن ينقل هذا القرار إلى السلطات المختصة، وأطراف الشكوى، وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة؛

7. *يطلب* إلى اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية وتقديم تقرير عنها في الوقت المناسب.

تركيا

السيد غيرغيرلي أوغلو (في الوسط) يتفاعل وهو محاط بزملائه في البرلمان يصفقون ويلوحون باللافتات بعد إقالته بعد التصويت في البرلمان التركي في 17 آذار/ مارس 2021 | آدم ألتان/ وكالة الصحافة الفرنسية

TUR-139 – عمر فاروق غيرغيرلي أوغلو

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ التعذيب وسوء المعاملة وغيرها من أعمال العنف
- ✓ عدم وجود إجراءات محاكمة عادلة
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيين
- ✓ إلغاء أو تعليق الولاية البرلمانية بشكل تعسفي
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية

الحالة TUR-139

تركيا: برلمان تابع للاتحاد البرلماني الدولي

الضحية: عضو معارض رجل في البرلمان

الشاكي (أصحاب الشكوى) المؤهلون: القسم الأول(1)(د)

إجراء اللجنة (المرفق الأول)

تقديم الشكوى: آذار/ مارس 2021

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: - - -

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: - - -

أ. ملخص القضية

وفقاً لصاحب الشكوى، كان السيد عمر فاروق غيرغيرلي أوغلو، عضو البرلمان التركي المنتمي إلى حزب الشعوب الديمقراطي، من أشد منتقدي الحكومة التركية وسياساتها وتعرض لأعمال انتقامية بسبب انتقاداته.

خضع السيد غيرغيرلي أوغلو لتحقيق جنائي بناء على منشوراته على فيسبوك وتويتر في عام 2016.

جلسة استماع اللجنة الأخيرة: - -

المتابعة الأخيرة:

- رسالة من السلطات:

رسالة من رئيس مجموعة الاتحاد البرلماني الدولي التركي (أيار/ مايو 2021)

- بلاغ مقدم الشكوى: نيسان/ أبريل 2021
- بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة إلى رئيس البرلمان التركي (نيسان/ أبريل 2021)
- بلاغ موجه للمشتكي: نيسان/ أبريل 2021

وبحسب ما ورد اعتبر أحد منشوراته على وسائل التواصل الاجتماعي دعاية إرهابية. وارتبط بتقرير إخباري من مؤسسة إعلامية وطنية تضمن بياناً صادر عن حزب العمال الكردستاني، أعلنته الحكومة التركية وآخرون كمنظمة إرهابية، مشيراً إلى أنه إذا كانت الحكومة تؤيد اتخاذ خطوات، فيمكن التوصل إلى حل للنزاع في غضون شهر. شارك السيد غيرغيرلي أوغلو التقرير الإخباري برسالة تنص على أنه "يجب تقييم هذه المكالمة بشكل صحيح ، ولا يوجد حد لذلك!"

في 21 شباط/ فبراير 2018، حكمت محكمة كوجالي الثانية، بصفتها المحكمة الابتدائية، على السيد غيرغيرلي أوغلو بالسجن لمدة سنتين وستة أشهر بتهمة نشر دعاية تنظيم إرهابي من حزب العمال الكردستاني، وذلك بإدراج صور لأفراد مسلحين في المنظمة الإرهابية بطريقة تشيد بالأساليب التي تنطوي على العنف والقوة وتشجعها، وبالتالي ارتكاب جريمة نشر دعاية عن المنظمة الإرهابية غير المشروعة والمسلحة التابعة لحزب العمال الكردستاني.

يدعي صاحب الشكوى أن إجراءات الاستئناف ضد السيد غيرغيرلي أوغلو، الذي انتخب عضواً في البرلمان في حزيران/ يونيو 2018، استمرت على الرغم من أنه يتمتع بالحصانة البرلمانية. وفي 7 كانون الأول/ ديسمبر 2018، أكدت الدائرة الجنائية الثالثة لمحكمة العدل الإقليمية في اسطنبول إدانة السيد غيرغيرلي أوغلو والحكم الصادر بحقه في الاستئناف. وفي 28 كانون الثاني/ يناير 2021، رفضت الدائرة الجنائية الـ 16 لمحكمة النقض الاستئناف النهائي الذي قدمه السيد غيرغيرلي أوغلو لتنحية الإدانة جانباً.

ووفقاً لصاحب الشكوى، فإن محاكمة السيد غيرغيرلي أوغلو وإدانته كانتا مدفوعين سياسياً وانتهكتا حقه في حرية التعبير.

أكدت السلطات البرلمانية أن محكمة الاستئناف أصدرت حكماً قاطعاً في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2018 بشأن مسألة الحصانة البرلمانية، خلصت إلى أن السيد غيرغيرلي أوغلو لم يتمتع بالحصانة البرلمانية بموجب المادة 83(2) من الدستور. وتستبعد هذه المادة الحصانة في الحالات التي يحاكم فيها البرلمانيون على جرائم تشملها المادة 14 من الدستور، التي تنص على أنه "لا يجوز ممارسة أي من الحقوق والحريات الواردة في الدستور في شكل أنشطة تهدف إلى انتهاك سلامة الدولة غير القابلة للتجزئة بأراضيها وأمتها، وتعريض وجود النظام الديمقراطي والعلماني للجمهورية على أساس حقوق الإنسان للخطر". كما ذكرت السلطات البرلمانية أن المحكمة نفسها أخطرت رئيس البرلمان أيضاً بتعليق تنفيذ الحكم الصادر بحق السيد غيرغيرلي أوغلو إلى أن يتوقف عن كونه برلمانياً. كما ذكرت السلطات البرلمانية أن القانون التركي واضح، كما أكدت المحكمة الدستورية، بأن فقدان العضوية البرلمانية بسبب الحكم القضائي النهائي يتم تلقائياً عند إخطار المحكمة النهائية بالجلسة العامة للبرلمان التركي، التي عقدت في 17 آذار/ مارس 2021.

ووفقاً لصاحب الشكوى، داهمت الشرطة في 2 نيسان/ أبريل 2021 منزل السيد غيرغيرلي أوغلو، حيث تعرض خلالها لاعتداء بدني، ونتيجة لذلك، اضطر إلى نقله إلى المستشفى لفترة وجيزة. وهو يقضي حالياً عقوبة السجن في سجن سينكان في أنقرة.

ولا يزال طلبان فرديان منفصلان رفعهما السيد غيرغيرلي أوغلو إلى المحكمة الدستورية قيد النظر.

ب. قرار

لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

تقرر أن توصي المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي بأن يتخذ القرار التالي:

المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. *يشكر* السلطات البرلمانية على المعلومات التي قدمتها وعلى روح التعاون التي تتمتع بها؛
2. *يلاحظ* أن الشكوى المتعلقة بحالة السيد عمر فاروق غيرغيرلي أوغلو مقبولة، بالنظر إلى أن الشكوى:'1' مقدمة بالشكل الواجب من قبل صاحب شكوى مؤهل بموجب الفرع الأول-1 (د) من

إجراءات فحص الشكاوى ومعالجتها (المرفق الأول من القواعد والممارسات المنقحة للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين)؛

(ii) تتعلق بعضو حالي في البرلمان وقت الادعاءات الأولية؛ و

(iii) تتعلق بادعاءات التعذيب وسوء المعاملة وغير ذلك من أعمال العنف، والافتقار إلى إجراءات المحاكمة العادلة، وانتهاك حرية الرأي والتعبير، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والإبطال التعسفي للولاية البرلمانية أو تعليقها، وعدم احترام الحصانة البرلمانية، والادعاءات التي تندرج ضمن ولاية اللجنة؛

3. *يساوره بالغ القلق لأن* السيد غيرغيرلي أوغلو حرم من ولايته البرلمانية ويقضي عقوبة سجن قاسية نتيجة للاستخدام المشروع لحقه في حرية التعبير؛ *يلاحظ* أنه أرسل ببساطة تغريدة أرسل فيها تقريراً إخبارياً قائماً وتضمن دعوة ضمنية لإجراء مفاوضات سلام؛ *يرى* أن استمرار احتجاز السيد غيرغيرلي أوغلو تعسفي، في ضوء المعلومات الواردة في الملف، وينبغي إنهاؤه فوراً؛ *يأمل بصدق* أن السبل القانونية المتاحة لا تزال قادرة على تحقيق ذلك؛ *وحريصة*، ولذلك، لمعرفة التقدم المحرز في النظر في الطلبات التي لم يبت فيها بعد أمام المحكمة الدستورية؛

4. *يرى* أن هذه القضية تشكل دليلاً آخر على أن السلطات التركية لم تحقق التوازن الصحيح بين كفاحها المشروع ضد الإرهاب واحترام حقوق الإنسان لأعضاء المعارضة في البرلمان، ولا سيما حرية التعبير؛ *ويؤكد من جديد وجهة نظره* في هذا الصدد بأن المعلومات التي تمكن حتى الآن من الحصول عليها على مر السنين- ولا سيما العديد من قرارات المحاكم وتحليلها- تؤكد أن البرلمانيين من حزب الشعوب الديمقراطي قد اتهموا وأدينوا أساساً بسبب الإدلاء ببيانات عامة انتقادية، وإصدار تغريدات، والمشاركة في تنظيم أو الدعوة إلى التجمعات والاحتجاجات، والقيام بأنشطة سياسية لتعزيز واجباتهم البرلمانية وبرنامج الأحزاب السياسية، مثل الوساطة بين حزب العمال الكردستاني والحكومة التركية كجزء من عملية السلام بين عامي 2013 و2015، والدعوة علناً إلى الاستقلال السياسي، وانتقاد سياسات الرئيس أردوغان المتعلقة بالصراع الحالي في جنوب شرق تركيا؛ *لا يزال مقتنعاً بأن* هذا الوضع هو إلى حد كبير نتيجة- كما هو موضح في تقرير بعثة الاتحاد البرلماني الدولي إلى تركيا في حزيران/ يونيو 2019 - للتأكيد المنهجي والكاسح من قبل السلطات التركية على أن حزب الشعوب الديمقراطي، وهو حزب سياسي مرخص له قانوناً في تركيا، وحزب العمال الكردستاني واحد، أو على الأقل يعملان معا بشكل وثيق؛

5. *يدعو السلطات التركية مرة أخرى، تماشياً مع التوصيات الواردة في تقرير بعثة الاتحاد البرلماني الدولي لعام* 2019، إلى اتخاذ إجراءات أكثر حسماً لضمان أن تتماشى التشريعات الوطنية الحالية وتطبيقها مع المعايير الدولية والإقليمية المتعلقة بحرية الرأي والتعبير والتجمع وتكوين الجمعيات، واستقلال القضاء؛ ولهذا، فإننا نتطلع إلى الاستماع إلى الخطوات الملموسة المتخذة لتحقيق هذه الغاية، بما في ذلك من خلال تنفيذ السلطات التركية لخطة العمل المتعلقة بحقوق الإنسان التي اعتمدت مؤخراً؛

6. *يطلب* إلى الأمين العام أن ينقل هذا القرار إلى السلطات المختصة، بما في ذلك المحكمة الدستورية، والمشتكون، وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة؛

7. *يطلب* إلى اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية وتقديم تقرير عنها في الوقت المناسب.

اليمن

أعضاء البرلمان اليمني يصوتون في صنعاء في 24 حزيران/ يونيو 2000 للموافقة على اتفاق 12 حزيران/ يونيو الحدودي الموقع مع المملكة العربية السعودية © خالد فزا/وكالة الصحافة الفرنسية

YEM-09 عبد الحميد سيف البتراء
YEM-10 إنصاف علي محمد مايو
YEM-11 جعبال محمد سالم محسن تايمان
YEM-12 عبد الرحمن ابراهيم عبدة نشطان
YEM-13 عبد الخالق عبد الحفيظ بن شيهون
YEM-14 عبد الخالق عبدة أحمد البركاني
YEM-15 محمد قاسم محمد النقيب
YEM-16 محمد مقبل علي حسن الحميري
YEM-17 مفيد إسماعيل العبرة
YEM-18 هزاع سعد مطهر يحي المسوري
YEM-19 أمين محمد السلوي
YEM-20 عبد الرحمن حسين علي العشبي
YEM-21 عبد العزيز أحمد علي محمد الجعبري

YEM-57 منصور علي يحي مفلح الحنق
YEM-58 نصر زيد محي الدين
YEM-59 هبة الله علي صغير شريم
YEM-60 عبد الله سعد شرف عباس النعماني
YEM-61 عبد الرزاق مصلح الهجري
YEM-62 عبد الكريم أحمد يحي السنيسي
YEM-63 عبد الكريم محمد مشوف الأسلمي
YEM-64 عبد العزيز عبد الجبار غالب دبوان
YEM-65 عثمان حسين فايد مجلي
YEM-66 فتحي توفيق عبد الرحيم مطهر
YEM-67 محسن علي عمر بصيرة
YEM-68 إسحاق القاعهم
YEM-69 علي حسن أحمد جيلان

YEM-22 عبد الوهاب محمود علي معوضة
YEM-23 علي حسين ناصر أحمد العنسي
YEM-24 علي محمد أحمد المعمري
YEM-25 علي مسعد اللحبي
YEM-26 محمد رشاد محمد علي العليمي
YEM-27 محمد سيف عبد اللطيف حسام الشميري
YEM-28 محمد علي سالم الشدادي
YEM-29 صخر أحمد عباس أحمد الوجيه
YEM-30 محمد ناصر مالحي الحزامي الإدريسي
YEM-31 نجيب سعيد غانم صالح الدبعي
YEM-32 إبراهيم أحمد المظلل
YEM-33 احمد يحي محمد علي الحاج
YEM-34 بكيل ناجي عبد الله الصوفي
YEM-35 ربيع علي وهبان احسان العلي
YEM-36 زيد علي الشامي
YEM-37 سلطان حزم العطواني
YEM-38 السلطان سعيد عبد الله يحي البركاني
YEM-39 سمير خيري محمد علي رضا
YEM-40 صادق قاسم محمد قائد العداني
YEM-41 صالح عبد الله علي قاسم السنباني
YEM-42 صالح علي فريد البرهمي
YEM-43 صالح فريد محسن العولقي
YEM-44 عارف أحمد الصبري
YEM-45 عبد الله محسن أحمد عبد الله العجر
YEM-46 عبد الكريم شرف محسن شيبان
YEM-47 عبد الله علي الخلاقي

YEM-70 إبراهيم شعيب محمد الفاشق
YEM-71 أمين علي محمد العكيمي
YEM-72 حامد عبد الله صغير أحمد الجبراتي
YEM-73 زكريا سعيد محمد الزكري
YEM-74 شوقي الرقيب شامان القاضي
YEM-75 صغير حمود عزيز السيفاني
YEM-76 محمد ناجي عبد العزيز الشايف
YEM-77 هاشم عبد الله حسين الأحمر
YEM-78 حسين السوادي
YEM-79 ياسر أحمد سالم العوضي
YEM-80 يحي علي الراعي
YEM-81 صالح إسماعيل أبو عادل
YEM-82 عبد العزيز الجنيد
YEM-83 أمين أحمد مخارش
YEM-84 فيصل الشوافي
YEM-85 محسن العنسي
YEM-86 قاسم حسين الحظا
YEM-87 أحمد العقاري
YEM-88 علي عبد الله أبو حليقة
YEM-89 محمد يحي الحوري
YEM-90 منصور علي واصل
YEM-91 أحمد محمد الضبيبي
YEM-92 عبده محمد بشر
YEM-93 خالد موجود السعدي
YEM-94 خالد محمد قاسم العنسي
YEM-95 صالح قايد الشرقي

YEM-48 عبد الله محمد صالح محمد المقطري
YEM-49 عبد الملك عبد الله حسن صالح القسوس
YEM-50 عبده محمد حسين الحذيفي الجرادي
YEM-51 علي أحمد محمد صالح العمراني
YEM-52 علي قائد سلطان الوافي
YEM-53 عوض محمد عبد الله العولقي
YEM-54 فؤاد عابد سعيد واكد
YEM-55 محمد ثابت محمد علي العسلي
YEM-56 محمد محمد أحمد منصور
YEM-96 أحمد محسن النويرة
YEM-97 محمد علي سوار
YEM-98 عبد الولي الجابري
YEM-99 سعيد مبارك دومان
YEM-100 علي حسين عيشال
YEM-101 غالب عبد الكافي القرشي
YEM-102 عباس أحمد النهاري
YEM-103 حميد عبدالله الأحمر
YEM-104 عبد الرحمن صالح مصلح مؤذب

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ الاختطاف
- ✓ التهديدات وأعمال التخويف
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيين
- ✓ عدم مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة في الإجراءات المتخذة ضد البرلمانيين
- ✓ إلغاء أو تعليق الولاية البرلمانية بشكل تعسفي
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية
- ✓ الإفلات من العقاب

القضية YM COLL-02

اليمن: برلمان تابع للاتحاد البرلماني الدولي

الضحايا: 96 عضواً من أعضاء البرلمان (79 من أعضاء المعارضة)

أصحاب الشكاوى المؤهلين:
الفرع الأول (1) (أ) و (ب) من إجراءات اللجنة (المرفق الأول)

تقديم الشكاوى: أيار/ مايو 2019، تشرين الأول/ أكتوبر 2019

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: تشرين الأول/ أكتوبر 2020

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: - - -

جلسات استماع اللجنة الأخيرة: الاستماع إلى وفد اليمن في الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/ أكتوبر 2019)؛ جلسة استماع مع معالي السيد سلطان البركاني،

أ. ملخص القضية

تتعلق هذه القضية بـ 96 عضواً في البرلمان اليمني، انتخبوا جميعاً خلال الانتخابات البرلمانية لعام 2003 لمدة ست سنوات، وبقاءهم أعضاء في البرلمان وفقا

للدستور اليمني. ومنذ عام 2014، يزعم أنهم تعرضوا لانتهاكات مختلفة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الشروع في القتل والاختطاف والاحتجاز التعسفي وتدمير الممتلكات.

منذ بداية الأزمة السياسية في عام 2011 واندلاع الحرب في اليمن في عام 2015، يزعم فصيلان مختلفان تجسيد البرلمان اليمني: فصيل مقره صنعاء تحت سيطرة ميليشيا الحوثي وفصيل مقره في سيون ويتألف من برلمانيين فروا من صنعاء. وينحاز هذا الفصيل إلى حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي المعترف بها دولياً. وتتعلق هذه القضية ب 77 عضواً في البرلمان فروا من صنعاء والمحافظات المجاورة التي يزعم أنها تحت سيطرة ميليشيا الحوثي، و19 عضواً بقوا في صنعاء ويزعم أنهم عانوا من هجمات نفذتها قوات التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة.

رئيس مجلس النواب الذي يتخذ من سيون مقراً له

خلال الدورة الـ 165 للجنة (أيار/ مايو 2021)

المتابعة الأخيرة:

- الاتصالات من اليمن: شباط/ فبراير وآذار/ مارس 2021
- رسالة من أصحاب الشكوى: شباط/ فبراير 2021
- رسالة موجهة إلى اليمن: نيسان/ أبريل 2021
- رسالة موجهة إلى أصحاب الشكوى: نيسان/ أبريل 2021

يدعي أصحاب الشكوى في القضية المتعلقة بأعضاء البرلمان الـ 77 أن الانتهاكات ارتكبتها ميليشيا الحوثي، ووقعت في محافظات مختلفة في اليمن، بما في ذلك صنعاء وأجزاء أخرى من اليمن تحت سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً. ويقول هؤلاء المشتكون إن أغلبية الأعضاء في المنفى بسبب الانتهاكات والحالة الأمنية.

وفي 2 آذار/ مارس 2020، حكمت ميليشيا الحوثي تعسفاً بالإعدام على 35 عضواً في البرلمان بتهمة "اتخاذ إجراءات تهدد استقرار الجمهورية اليمنية ووحدتها وأمن أراضيها". كما ذكر أصحاب الشكوى المذكورون أن ميليشيا الحوثي حكمت في 9 شباط/ فبراير 2021 بالإعدام على 11 عضواً إضافياً في البرلمان. ويزعم أن البرلمانيين حكم عليهم *غيابياً* عقب اختتام محاكمات شابتها مخالفات ولم تمتثل للقواعد والمعايير الدولية، كما أفادت الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى. وأضاف أصحاب الشكوى أنه

عقب صدور أحكام الإعدام على النواب، صادرت ميليشيا الحوثي ممتلكاتهم وأصولهم المالية، ونهبت منازلهم وأمرت عائلاتهم بمغادرة منازلهم.

ويزعم أن ميليشيا الحوثي زادت من مضايقتها للمشرعين اليمنيين الموالين للحكومة بعد مشاركة الأخيرة في اجتماع برلماني عقد في سيون في نيسان/ أبريل 2019، والذي دعا إليه الرئيس المعترف به دولياً عبد ربه منصور هادي. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر أصحاب الشكوى أن ميليشيا الحوثي وافقت بصورة غير قانونية في 3 نيسان/ أبريل 2021 على إسقاط عضوية 44 عضواً في مجلس النواب، وبالتالي شغور دوائرهم الانتخابية بهدف انتخاب أعضاء جدد بالمخالفة للدستور اليمني.

يدعي أصحاب الشكوى في قضية 19 عضواً في البرلمان[1] بقوا في صنعاء أن قوات التحالف ارتكبت هذه الانتهاكات كجزء من دعمها للحكومة اليمنية في استعادة السلطة في صنعاء والأجزاء الشمالية من اليمن.

في 2019 و2020، قدم الفصيل البرلماني الذي يسيطر عليه الحوثيون في صنعاء معلومات جوهرية عن الانتهاكات المزعومة التي ارتكبتها قوات التحالف ضد أعضاء البرلمان ال 19 الذين أفادت التقارير أنهم استمروا في ممارسة ولايتهم في صنعاء، بينما لم ينقلوا معلومات عن حالات البرلمانيين الـ 77 وانتهاكات حقوق الإنسان التي يزعم أنهم عانوا منها منذ عام 2014 أو الخطوات المتخذة للمساعدة في تحديد المسؤولين ومحاسبتهم.

ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، أودى النزاع في اليمن حتى الآن بحياة 233,000 شخص.

ب. قرار

لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

تقرر أن توصي المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي بأن يتخذ القرار التالي:

المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

[1] أصدرت اللجنة حكماً بشأن مقبولية القضايا المتعلقة بهؤلاء البرلمانيين في تشرين الأول/ أكتوبر 2020.

1. *يلاحظ* أن الشكوى الجماعية المتعلقة بحالة السيد سعيد مبارك دومان، والسيد علي حسين عائشة، والسيد غالب عبد الكافي القرشي، والسيد عباس أحمد النهاري، السيد عبد الرحمن صالح مصلح معزب والسيد حامد عبد الله الأحمر، وجميعهم أعضاء في مجلس النواب في اليمن، مقبولة، بالنظر إلى أن الشكوى: (1)قدمت بالشكل الواجب من قبل صاحب شكوى مؤهل بموجب القسم الأول -1(ب) من إجراءات فحص الشكاوى ومعالجتها (المرفق الأول من القواعد والممارسات المنقحة للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين)؛ '2' تتعلق بأعضاء البرلمان الحاليين وقت الادعاءات الأولية؛ و'3' تتعلق بادعاءات التهديد وأعمال التخويف، وعدم مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة ضد البرلمانيين، وعدم احترام الحصانة البرلمانية، والادعاءات التي تندرج ضمن ولاية اللجنة؛ *ويلاحظ* أن هذه القضايا قد دمجت مع هذه القضية، مما يرفع العدد الإجمالي للبرلمانيين في هذه الشكوى إلى 96؛

2. *يشعر بانزعاج عميق من أن* المحكمة التي يسيطر عليها الحوثيون في صنعاء قد حكمت تعسفاً على 46 عضواً في البرلمان بالإعدام فيما يبدو أنه *فتوى*" ومن ثم دعوة إلى قتلهم الصريح من قبل أي شخص، بمن فيهم أفراد من الجمهور، في وضع يسمح لهم بذلك؛

3. *يؤكد* أن هذه التدابير التعسفية تشكل خطراً مباشراً ووشيكاً على حياة البرلمانيين الخاضعين لها؛ *ويحث المسؤولين* عن ذلك على الامتناع عن تعريض السلامة البدنية لأعضاء البرلمان للخطر، وعدم اللجوء إلى تدابير عقابية جماعية ضد أفراد أسرهم الذين بقوا في صنعاء، بما في ذلك الإخلاء التعسفي للنساء والأطفال من منازلهم؛

4. *يدرك* الوضع الاستثنائي الذي يجد اليمن نفسه فيه والتحديات الهائلة التي تواجه القانون والنظام؛ *ويؤكد* مع ذلك على ضرورة احترام حقوق الإنسان لأعضاء مجلس النواب اليمني وحقوق الشعب اليمني مهما كلف الأمر؛ *ويدعو* جميع أطراف النزاع إلى ضمان المساءلة عن الانتهاكات التي يعاني منها جميع البرلمانيين وحماية حقوقهم الإنسانية الأساسية؛

5. *يطلب* إلى الأمين العام متابعة الحالة مع أصحاب الشكوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة؛

6. *يطلب* إلى اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية وتقديم تقرير عنها في الوقت المناسب.

زيمبابوي

جوانا مامبومبي © أكاديمية المرأة للقيادة والتميز السياسي (WALPE)

ZWE-45 – جوانا مامبومبي

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ الاختطاف
- ✓ التعذيب وسوء المعاملة وغيرها من أعمال العنف
- ✓ التهديدات وأعمال التخويف
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيين
- ✓ ظروف الاحتجاز اللاإنسانية
- ✓ عدم وجود الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق
- ✓ عدم وجود إجراءات محاكمة عادلة
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير
- ✓ انتهاك حرية التجمع وتكوين الجمعيات

القضية ZWE-45

زيمبابوي: برلمان تابع للاتحاد البرلماني الدولي

الضحية: عضوة معارضة في البرلمان

أصحاب الشكاوى المؤهلون: الفرع الأول -1 (د) من إجراءات اللجنة (المرفق الأول)

تقديم الشكاوى: أيار/ مايو 2020 ونيسان/ أبريل 2021

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: تشرين الثاني/ نوفمبر 2020

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: - - -

جلسة استماع عقدتها اللجنة مؤخرا: الاستماع إلى أحد الشاكين في الدورة 165 للجنة (أيار/ مايو

- ✓ أعمال أخرى تعرقل ممارسة الولاية البرلمانية
- ✓ الإفلات من العقاب
- ✓ انتهاكات أخرى: التمييز

أ. ملخص القضية

السيدة جوانا مامبومبي هي أصغر عضو في برلمان زمبابوي وتنتمي إلى حزب حركة التغيير الديمقراطي المعارض.

ووفقاً لما ذكره أصحاب الشكوى، في حوالي الساعة 2 من بعد ظهر يوم الأربعاء، 13 أيار/ مايو 2020، اختطفت السيدة مامبومبي وشابتان أخريان من القيادات، وهما السيدة سيسيليا تشيمبري والسيدة نتساي ماروفا، وعذبن واعتدي عليهن جنسياً من قبل أفراد يشتبه في أنهم من عناصر أمن الدولة.

2021)

المتابعة الأخيرة:

- رسالة من السلطات: رسالة من رئيس الجمعية الوطنية (شباط/ فبراير 2021)
- رسالة من أصحاب الشكوى: أيار/ مايو 2021
- الرسائل الموجهة إلى السلطات: رسائل إلى رئيس الجمعية الوطنية (نيسان/ أبريل 2021)، ووزير العدل، والمدعي العام، ولجنة الشؤون الجندرية ولجنة حقوق الإنسان، والمفوض العام للشرطة (نيسان/ أبريل 2021)
- رسالة موجهة إلى أصحاب الشكوى: أيار/ مايو 2021

ويفيد أصحاب الشكوى بأن النساء الثلاث اعترضهن رجال الشرطة في هراري عند حاجز للشرطة يحرسه أفراد من شرطة جمهورية زمبابوي والجيش الوطني لزمبابوي. ويزعم أنهم أبلغوا بأنهم اعتقلوا بسبب انتهاك لوائح كوفيد-19 التي اعتمدتها وزارة الصحة من خلال المشاركة في احتجاج سلمي سريع في وارن بارك في هراري في 13 أيار/ مايو 2020. وفي ذلك اليوم، قادت السيدة مامبومبي احتجاجاً عاجلاً مع قادة شباب آخرين بسبب الافتقار إلى شبكات الأمان الاجتماعي للفقراء في زمبابوي في ضوء الجائحة.

ووفقاً لما ذكره أصحاب الشكوى، وبعد أن اعترضت الشرطة السيدة مامبومبي واثنين آخرين من القيادات الشابة عند الحاجز، اقتيدوا إلى مركز الشرطة المركزي في هراري. وبعد ذلك، وبدلاً من تغريمهم لخرقهم لوائح كوفيد-19، أو اتهامهن رسمياً، زعم أنهم أجبرن على ركوب حافلة صغيرة وأُخذن إلى وجهة لم يكشف عنها، حيث تعرضن للتعذيب والاعتداء الجنسي والمعاملة المهينة على أيدي جماعة شبه عسكرية تعرف باسم "الفيريتس".

ويفيد أصحاب الشكوى بأن النساء الثلاث تواصلن هاتفياً مع أفراد أسرهن وزملائهن بعد أن اكتشفن أنهن يتعرضن للاختطاف، وراسلنهن مراراً وتكراراً ليشاركنهن في مكانهن. وبعد أن دق أفراد الأسرة وزملاؤها ناقوس الخطر بشأن مكان وجودهن، أفيد بأن النساء الثلاث ألقي بهن بالقرب من بيندورا حوالي الساعة 9 من مساء يوم الخميس 14 أيار/ مايو 2020. وأخيراً عثر عليهن فريق من أفراد الأسرة والمحامين ونقلن إلى بر الأمان في حوالي الساعة 2 من صباح يوم الجمعة 15 أيار/ مايو 2020. ويفيد أصحاب الشكوى كذلك بأن الثلاثة نقلن بعد ذلك إلى المستشفى لتلقي العلاج، وأكدوا أن تقارير طبية ونفسية قدمت في الحال تثبت أن النساء الثلاث تعرضن للتعذيب والإيذاء أثناء اختفائهن.

ووفقاً لما ذكره أصحاب الشكوى، قدمت التماسات بشأن هذه الانتهاكات إلى لجنة زمبابوي المعنية بالمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) ولجنة حقوق الإنسان، واللجنة الوطنية للسلام والمصالحة. ويؤكد أصحاب الشكوى أن هذه الالتماسات قد أرسلت نسخاً منها إلى وزارة العدل ووزارة الداخلية ووزارة شؤون المرأة والبرلمان في زمبابوي. مع ذلك، وبعد مرور عام على أحداث أيار/ مايو 2020، لم تسفر هذه الشكاوى حتى الآن عن أية نتيجة. وعلاوة على ذلك، يعلن أصحاب الشكوى أن الدولة، بدلاً من إجراء تحقيق مستقل في الادعاءات، اعتقلت بالفعل السيدة مامبومبي وزميلتيها في 10 حزيران/يونيو 2020 استناداً إلى أقوالهن بشأن المعاملة التي عانين منها واتهمتهن بإدلاء ببيانات كاذبة تضر بالدولة. وأطلق سراح النساء فيما بعد بكفالة بعد أن ضغطت حملة دولية واسعة النطاق على السلطات للإفراج عنهن. غير أن أصحاب الشكوى يزعمون أن حقوق السيدة مامبومبي وزميليها قد فرضت عليها قيود شديدة كجزء من شروط الإفراج بكفالة، مما يعرض حريتهن في التنقل وحرية التعبير للخطر.

وأفيد بأن السيدة مامبومبي اعتقلت أربع مرات منذ ذلك الحين، كان آخرها في 5 آذار/ مارس 2021، عندما وجهت إليها تهمة انتهاك لوائح كوفيد- 19 بعد حضورها مؤتمراً صحفياً يدعو السلطات إلى احترام الحق في محاكمة عادلة لأحد زملائها من أعضاء المعارضة. ومنذ اعتقالها الأخير، احتجزت السيدة مامبومبي رهن الحبس الاحتياطي في سجن تشوكوريبي، مع مجرمين مدانين، حيث يزعم أنها واجهت ظروف احتجاز لا إنسانية وكانت معرضة لخطر كبير بالإصابة بكوفيد- 19. ونقلت لفترة وجيزة من الحبس الاحتياطي إلى المستشفى وأفرج عنها أخيرا بكفالة في 5 أيار/ مايو 2021.

ويفيد أصحاب الشكوى بأن السيدة مامبومبي هي واحدة من أبرز القيادات الشابة في زمبابوي. وعلى مدى العامين الماضيين، كانت صريحة وصريحة للغاية بشأن تدهور الأوضاع الاقتصادية في زمبابوي وتأثيرها على النساء

والفتيات. ووفقاً لما ذكرته صاحبات الشكوى، ينبغي النظر إلى حالتها أيضاً في سياق العدد المتزايد من حالات انتهاكات حقوق الإنسان ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين، وتقلص الحيز المدني، وانتشار المضايقات التي تعرض لها أعضاء المعارضة في السنوات الأخيرة في زمبابوي.

ب. قرار

لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

تقرر أن توصي المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي بأن يتخذ القرار التالي:

المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. يشكر رئيس برلمان زمبابوي على المعلومات المقدمة في رسالته في 25 شباط/ فبراير 2021؛ يحيط علماً بأن رئيس البرلمان منح إجازة لأجل غير مسمى السيدة مامبومبي بناء على طلبها إلى حين انتهاء المحاكمات ضدها؛ غير أنه يأسف لعدم قيام أي من السلطات التي اتصل بها الاتحاد البرلماني الدولي بتقديم أي رد قد يسهّل حل هذه القضية؛ ويرى أن عدم وجود رد من السلطات التنفيذية والقضائية يعطي مزيداً من الأهمية للادعاءات الخطيرة التي قدمها أصحاب الشكوى؛

2. يكرر الإعراب عن قلقه العميق إزاء الادعاءات بأن السيدة مامبومبي وزميلتيها الشابات قد احتجزن تعسفاً وتعرضن للتعذيب والاعتداء الجنسي في 13 أيار/ مايو 2020؛ ويرى أن هذه الادعاءات يجب أن تؤخذ على محمل الجد نظراً للتقارير العديدة عن استخدام الاختطاف والتعذيب والاعتداء الجنسي لإسكات أعضاء المعارضة ومؤيديهم في زمبابوي، وانتشار العنف القائم على نوع الجندر في البلد، وخطورة الادعاءات في هذه الحالة؛

3. يساوره بالغ القلق إزاء الادعاءات بأن السيدة مامبومبي تواجه مضايقات قضائية نتيجة لعملها كعضو شاب في البرلمان عن المعارضة؛ *يشعر بالحيرة* إزاء التقارير التي تفيد بأنها اعتقلت واحتجزت مع زميل آخر بسبب مخاطبتها مؤتمراً صحفياً ووجهت إليها تهمة انتهاك أمر الصحة العامة الذي اعتمده وزير الصحة ورعاية الطفل لمكافحة وباء كوفيد- 19، في حين لم يعتقل الحاضرون الآخرون؛ *يساوره القلق إزاء* الادعاءات القائلة بأن أمر الصحة العامة، الذي تتهم السيدة مامبومبي بانتهاكه، يطبق بطريقة تمييزية، لأن المواطنين العاديين يواجهون في أسوأ الأحوال غرامة مالية في حين يواجه أعضاء المعارضة عقوبة السجن؛ *لا يفهم* سبب احتجاز السيدة مامبومبي لمدة شهرين ومعاملتها كمجرمة جنائية على أساس أمر تنفيذي قيل

إن البرلمان لم يصادق عليه؛ *ويستاء من* الادعاءات التي وصم بها أعضاء الحزب الحاكم السيدة مامبومبي بأنها "مريضة عقلية"، في حين أن التقارير المستقلة للطب النفسي التي قدمت في المحكمة تثبت بوضوح أن السيدة مامبومبي تعاني من القلق وليس من مرض عقلي؛ *يود* تلقي معلومات مفصلة عن كل نقطة من النقاط المذكورة أعلاه، وكذلك عما إذا كان البرلمان قد استعرض منذ ذلك الحين نظام الصحة العامة، بما في ذلك ما يتعلق بالامتثال للتشريعات الوطنية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛

4. *شعر بالخوف* عندما علم أن السيدة مامبومبي قد اعتقلت تعسفاً أربع مرات منذ ذلك الحين على الرغم من القرارات السابقة التي اتخذها الاتحاد البرلماني الدولي؛ *يشعر بقلق عميق إزاء* التقارير الواردة من محامين السيدة مامبومبي بأنها رفض الإفراج عنها بكفالة مراراً وتكراراً منذ اعتقالها الأخير في 5 آذار/ مارس 2021، وهو ما يتناقض على ما يبدو مع الفصل 50 من دستور زمبابوي والقوانين القانونية ذات الصلة، بأنها واجهت ظروفاً غير إنسانية أثناء احتجازها في سجن تشوكوريبي وأن حالتها الصحية تدهورت بشكل خطير أثناء الاحتجاز، مما تطلب إدخالها المستشفى قبل إطلاق سراحها بكفالة في نهاية المطاف؛ *لا يفهم* سبب احتجازها مع مجرمين مدانين على الرغم من أنها لم تثبت إدانتها أبداً بارتكاب جريمة؛ *قلق* من التقارير التي تفيد بأن الادعاء أصر مراراً وتكراراً على رفض الإفراج عنها بكفالة لأنه من المرجح أن ترتكب المزيد من الجرائم، على الرغم من حقها في أن تعتبر بريئة حتى تثبت إدانتها؛ *ويود* تلقي ملاحظات مفصلة من السلطات بشأن كل نقطة من هذه النقاط؛

5. *يساوره القلق بوجه خاص لأن* الشكاوى المقدمة إلى السلطات المختصة لم تقم، حسبما زعم، بالتحقيقات لتحديد هوية مرتكبي اختطاف السيدة مامبومبي وتعذيبها؛ *لا يفهم* السبب في أنها لم تسفر بعد مرور عام كامل على إرسال هذه الشكاوى إلى المؤسسات المعنية ونسخ منها إلى وزارة العدل والبرلمان في زمبابوي عن أية نتائج؛ *شعر بالجزع عندما علم* أن السلطات، بدلا من إجراء تحقيق مستقل في الادعاءات، شرعت في إلقاء القبض على السيدة مامبومبي في 10 حزيران/يونيو 2020 على أساس بيان شكواها واتهمتها باختلاق اختطافها والإدلاء ببيانات كاذبة تضر بالدولة؛ *يذكر* في هذا الصدد بأن جمهورية زمبابوي ملزمة بأحكام الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي هي طرف فيه، وتكرس المادة 2(3) منه واجب الدولة في ضمان أن يكون لأي شخص تنتهك حقوقه سبيل انتصاف فعال تحدده السلطات المختصة؛

6. *يدعو* سلطات زمبابوي إلى بذل كل ما في وسعها لضمان الحماية الكاملة لحقوق السيدة مامبومبي؛ *وتأمل* أن تبذل قصارى جهدها لضمان عدم تعرض السيدة مامبومبي بعد الآن للاعتقال والسجن دون مبرر؛ *يحث* جميع السلطات المعنية على ضمان إجراء تحقيق كامل ومستقل وفعال في الحالات القصوى للادعاءات الخطيرة المشار إليها في هذه القضية دون تأخير؛ *يدعو* السلطات والمؤسسات المستقلة ذات الصلة إلى إعلان نتائج تحقيقاتها؛ *يود* أن يظل على علم على وجه السرعة بالتقدم المحرز في التحقيقات؛

7. *يعتقد* أن بعثة لتقصي الحقائق من لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين إلى زمبابوي، تجتمع خلالها مع جميع الأطراف المعنية، سيمكنه من التوصل إلى فهم شامل للحالة التي تواجهها السيدة مامبومبي؛ ويعرب عن *أمله الراسخ* في أن يستجيب البرلمان والسلطات الأخرى ذات الصلة لهذا الطلب حتى يتمكن وفد اللجنة من السفر إلى زمبابوي حالما تسمح الحالة الصحية بذلك؛

8. *يطلب* إلى الأمين العام أن ينقل هذا القرار إلى السلطات البرلمانية، والسلطات الوطنية والمؤسسات المستقلة الأخرى ذات الصلة، وأطراف الشكوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة؛

9. *يطلب* إلى اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية وتقديم تقرير عنها في الوقت المناسب.

*

* *

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

142nd IPU ASSEMBLY

Virtual session, 24–28 May 2021

Governing Council
Item 9

CL/207/11(a)-R.1
21 May 2021

Committee on the Human Rights of Parliamentarians

CONTENTS

Page

- **Egypt:** Mr. Mostafa al-Nagar
  Draft decision *1*
- **Libya:** Ms. Seham Sergiwa
  Draft decision *4*
- **Myanmar:** 50 parliamentarians
  Draft decision *7*
- **Philippines:** Ms. Leila de Lima
  Draft decision *11*
- **Philippines:** Ms. Sarah Jane I. Elago
  Draft decision *14*
- **Turkey:** Mr. Ömer Faruk Gergerlioğlu
  Draft decision *16*
- **Yemen:** 96 parliamentarians
  Draft decision *19*
- **Zimbabwe:** Ms. Joana Mamombe
  Draft decision *23*

E

#IPU142

Egypt

Mostafa al-Nagar © Photo courtesy/Belady U.S. An Island for Humanity

EGY-07 – Mostafa al-Nagar

Alleged human rights violations

- ✓ Enforced disappearance
- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity
- ✓ Impunity

Case EGY-07

Egypt: Parliament affiliated to the IPU

Victim: male independent member of the House of Representatives

Qualified complainant(s): Section I.1(a) and (d) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: February 2020

Recent IPU decision: October 2020

Recent IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearing(s): - - -

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: November 2020
- Communication from the complainants: April 2021
- Communication addressed to the authorities: Letter addressed to the Speaker of the House of Representatives (April 2021)
- Communication addressed to the complainants: April 2021

A. Summary of the case

Mr. Mostafa al-Nagar allegedly disappeared in the southern governorate of Aswan on 27 September 2018. His family and lawyers have been unable to contact him or obtain information on his whereabouts. They fear that he might have been arbitrarily arrested and held incommunicado.

The complainants allege that Mr. al-Nagar was a symbol of the 2011 revolution and a vocal critic of the Egyptian Government during his parliamentary term, which lasted from 23 January to 14 July 2012, when the Egyptian Parliament was dissolved. In December 2017, he was fined and sentenced to three years in prison for "insulting the judiciary" in a speech he reportedly delivered during a parliamentary sitting in 2012. In its ruling of 30 December 2017, the Cairo Criminal Court found that Mr. al-Nagar's statements at a parliamentary sitting in 2012 had been intended to defame and harm the judiciary and judges, and disregarded his parliamentary immunity.
Mr. al-Nagar has not served his time in prison as he has remained in hiding, although it was clear to his family members where he was. He disappeared a few days before his appeal trial, which took place on 15 October 2018.

The complainants reported that, on 10 October 2018, Mr. al-Nagar's family received an anonymous telephone call informing it that he was in police custody at Aswan's Central Security Forces Al-Shallal camp. Despite Mr. al-Nagar's lawyer's request to the Egyptian authorities for an official response concerning his client's alleged detention in the Al-Shallal camp, no information was provided in this regard. Egypt's State Information Service denied playing a role in Mr. al-Nagar's disappearance and said in an official statement issued on 18 October 2018 that he had wilfully disappeared to avoid serving his prison sentence, accusing him of being a fugitive.

The Egyptian Court of Cassation adopted a decision on 15 October 2018, in which the court allegedly declared Mr. al-Nagar's appeal inadmissible and upheld the sentence against him *in abstentia* because he had not been present at the proceedings and had not complied with a 2017 imprisonment order. In its decision, the Court of Cassation also found that it was not competent to examine the appeal, given that the appealed decision was not final as it had not been handed down by a "last degree" court. According to the Court of Cassation, it was still possible to challenge the 2017 decision before the Court of Appeal.

On 29 July 2019, the complainants filed a complaint at the Cairo Court of Administrative Justice against the Egyptian Ministry of the Interior for failing to disclose Mr. al-Nagar's whereabouts and to make serious efforts to locate him. In its decision handed down on 18 January 2020, the Cairo Court of Administrative Justice recalled the State's responsibility and indicated that the State Information Service statement was insufficient. The Court noted that the State had a duty to locate disappeared individuals, especially when a complaint had been filed about their disappearance. The complainants indicated that the Egyptian authorities had not yet responded to the ruling of 18 January 2020. At the same time, the complainant stated that several rumours had surfaced, echoed by local media articles and former acquaintances of Mr. al-Nagar, according to which he had died while allegedly attempting to cross the Egyptian border illegally into Sudan. The complainants stated that they had not received any evidence supporting such rumours.

During its virtual session held in October 2020, the Committee on the Human Rights of Parliamentarians invited the Egyptian authorities to a hearing. The parliamentary authorities had initially accepted the Committee's invitation. However, due to the parliamentary elections, the authorities were unable to meet with the Committee. In a letter dated 2 November 2020, the Egyptian parliamentary authorities stated that work was under way to provide the required information on the case of Mr. al-Nagar. The parliamentary authorities also pointed out that they required sufficient time to gather the documents requested by the Committee, suggesting that the latter had reached its conclusions on the case of Mr. al-Nagar expeditiously.

B. Decision

The Committee on the Human Rights of Parliamentarians

Decides to recommend to the Governing Council of the Inter-Parliamentary Union that it adopt the following resolution:

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Deeply regrets* that the Egyptian House of Representatives has repeatedly failed to respond to requests for information on this case and to an invitation to a hearing during the most recent session of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians; *recalls* in this regard that the first invitation to a hearing in October 2020 did not materialize as it coincided with elections in Egypt; *underlines* that the Committee's procedure is based on ongoing and constructive dialogue with the authorities, first and foremost parliament;

2. *Further points out* that Mr. al-Nagar did not serve his prison sentence because he was allegedly afraid of what might happen to him while in detention, as he considered his prosecution and conviction in 2017 unfair and in violation of his parliamentary immunity; *stresses once again* that, while the State of Egypt considers Mr. al-Nagar to be a fugitive, it remains duty-bound to do everything possible to find him and that, by not taking any measures to locate him, the authorities are wilfully denying justice to his relatives, who have the legitimate right to know

about his fate, thereby giving weight to the complainants' allegations that the authorities are partly or wholly responsible for his disappearance;

3. *Reiterates its deep concern* about the alleged disappearance of Mr. al-Nagar since 2018 and the absence of any measures taken by the authorities to investigate his disappearance, despite the complainants' repeated requests; *stresses* that the authorities have yet to provide convincing evidence to refute the allegation that Mr. al-Nagar is being held incommunicado or to support claims that he died while attempting to illegally exit Egypt; *questions* why the Egyptian Government is unwilling to open an investigation into Mr. al-Nagar's disappearance despite the order from the Cairo Court of Administrative Justice of January 2020;

4. *Urges once more* the authorities, in particular the Ministry of the Interior, to take Mr. al-Nagar's alleged disappearance seriously, regardless of his conviction and the fact that he did not serve his prison sentence, by opening a genuine and effective investigation into his disappearance and taking appropriate measures to locate him in accordance with the decision of the Administrative Court of Justice; *wishes* to be kept informed as a matter of urgency about steps taken in this regard;

5. *Reiterates its wish* to receive copies of the decisions of the Cairo Criminal Court and the Court of Cassation issued against Mr. al-Nagar in 2017 and 2018 respectively;

6. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the relevant authorities, the complainants, the Minister of Justice, the Minister of the Interior and any third party likely to be in a position to supply relevant information on the whereabouts of Mr. al-Nagar;

7. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Libya

© Courtesy of the Sergiwa Family

LBY-01 – Seham Sergiwa

Alleged human rights violations

- ✓ Abduction
- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity
- ✓ Impunity

Case LBY-01

Libya: Parliament affiliated to the IPU

Victim: female independent member of the House of Representatives

Qualified complainant(s): Section I.1(a) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: July 2019

Recent IPU decision: February 2021

Recent IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearing: Hearing with the Libyan delegation to the 141st IPU Assembly (October 2019)

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letter from the Speaker of the House of Representatives (July 2020)
- Communication from the complainants: January 2021
- Communication addressed to the authorities: Letter addressed to the Speaker of the House of Representatives (April 2021)
- Communication addressed to the complainants: April 2021

A. Summary of the case

Ms. Seham Sergiwa was abducted from her home on 17 July 2019. According to the complainants, more than a dozen masked armed men raided her house, shooting her husband in the legs and wounding his eye and beating up one of her sons as they captured her. The complainants claim that the abductors are members of the 106th Brigade of the Libyan National Army led by Mr. Khalifa Haftar, an assertion based on the *modus operandi* of the abductors and the SUV vehicles used. The perpetrators allegedly spray-painted the message "the army is a red line [not to be crossed]" and the name of the Brigade responsible for Ms. Sergiwa's abduction, "*Awliya al-Dam*" (Avengers of Blood) across her house.

Ms. Sergiwa's abduction was allegedly in response to her political stance against the military operations in Tripoli, as she was taken from her home shortly after she gave an interview criticizing the military offensive and calling for an end to the bloodshed. The complainants believe that Ms. Sergiwa's abduction was not a random act of violence, given her vocal criticism of Mr. Khalifa Haftar and the circumstances in which the attack took place. They explained that at 2 a.m. Ms. Sergiwa's house was plunged into darkness, as if electricity had been cut off, and an explosion took place inside the house. The complainants added that several Libyan officials living nearby, including the mayor of Benghazi, could have intervened with their armed guards to prevent or at least thwart the attack, but deliberately refrained from doing so. The complainants also added that the attackers allegedly arrived in cars belonging to Libya's Criminal Investigation Department of the interim government in eastern Libya. Following the attack, Ms. Sergiwa's husband and her son were taken to hospital, where they were not permitted to receive any visits. The complainants also alleged that the militia had confiscated the telephones belonging to Ms. Sergiwa's family in order to prevent them from alerting the media about the attack.

On 18 July 2019, the House of Representatives in Tobruk issued a statement strongly condemning Ms. Sergiwa's abduction by unknown individuals, and called on the Ministry of the Interior, as well as all the security forces, to scale up their efforts to find Ms. Sergiwa, ensure her prompt release and hold to account those responsible for her abduction. The First and Second Deputy Speakers of the House of Representatives informed the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians on 13 October 2019 that the Minister of the Interior of the interim government in eastern Libya had indicated that terrorist groups might be responsible for Ms. Sergiwa's abduction, that the House of Representatives continued to monitor the case, which was still under investigation, and that it could well be that Ms. Sergiwa would turn up alive.

In a statement to the United Nations Security Council on 5 May 2020 regarding the situation in Libya, the Prosecutor of the International Criminal Court, Ms. Fatou Bensouda, indicated that "her office has obtained recent information which may point to those responsible for Ms. Sergiwa's disappearance".

In a letter dated 27 July 2020, the Speaker conveyed the decision adopted by the Committee in the case to the Minister of the Interior of the interim government in eastern Libya. In December 2020, the complainants stated that Ms. Sergiwa's case had been referred to a "specialized prosecution service". This statement was supported by a video statement delivered by the Minister of the Interior, who claimed that Ms. Sergiwa's case had been referred to the competent prosecution service on 20 September 2020. The complainants added that the Libyan authorities did not inform Ms. Sergiwa's family about the conclusion of the investigation, the results obtained or the fact that the case had been referred to a "specialized prosecution service".

B. Decision

The Committee on the Human Rights of Parliamentarians

Decides to recommend to the Governing Council of the Inter-Parliamentary Union that it adopt the following resolution:

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Remains shocked* by the brutal abduction of a member of the House of Representatives in evident reprisal for expressing her political stance against the violence in Libya and in favour of an end to the bloodshed;

2. *Deplores* the lack of cooperation from the Libyan House of Representatives, which has failed to provide detailed information on the status and outcome of the criminal investigation relating to the abduction of one of its members; *reiterates* in this regard that this state of affairs fuels suspicions that the parliamentary authorities are unwilling to help establish the truth about Ms. Sergiwa's fate;

3. *Is deeply alarmed* that, despite many clues hinting to the identity of Ms. Sergiwa's abductors, who, according to the complainants and several international bodies, were members of "*Awliya al-Dam*", a Brigade allegedly affiliated to the Libyan National Army led by Mr. Khalifa Haftar, the relevant authorities have still not been able to hold those responsible to account or to provide information on her whereabouts; *reiterates* in this regard that the authorities have yet to produce evidence to convincingly refute the claim about the alleged identity of the culprits and to provide concrete information on the steps taken to investigate Ms. Sergiwa's abduction;

4. *Points out* that impunity, by shielding those responsible from judicial action, decisively encourages the perpetration of further human rights violations, and that attacks against the life of members of parliament, when left unpunished, not only violate the fundamental rights of individual parliamentarians and of those who elected them, but also affect the integrity of parliament and its ability to fulfil its role as an institution – even more so when leading figures of parliament are targeted for their political views, as in the present case;

5. *Urges once again* the authorities to provide clarification on the “specialized prosecution service”, to disclose and share the findings of the investigation report allegedly produced by the Ministry of the Interior, first of all with Ms. Sergiwa’s family; *further urges* the Libyan House of Representatives to make use of its oversight power to ensure that an effective and thorough investigation has been conducted by the Ministry of the Interior and to request clear answers from the Government on the identity of the perpetrators; and *wishes* to be kept informed in this respect;

6. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the parliamentary authorities, the Ministry of the Interior, the complainants and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

7. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Myanmar

Soldiers in front of a guest house where Myanmar members of parliament were residing in Naypyidaw shortly after the military takeover. STR / AFP

MMR-267 - Win Myint
MMR-268 - Aung San Suu Kyi (Ms.)
MMR-269 - Henry Van Thio
MMR-270 - Mann Win Khaing Than
MMR-271 - T Khun Myat
MMR-272 - Tun Tun Hein
MMR-274 - Than Zin Maung
MMR-275 - Dr. Win Myat Aye
MMR-276 - Aung Myint
MMR-277 - Ye Khaung Nyunt
MMR-278 - Dr. Myo Aung
MMR-279 - Kyaw Myint
MMR-280 - Win Mya Mya (Ms.)
MMR-281 -Kyaw Min Hlaing
MMR-283 - Okka Min
MMR-284 - Zarni Min
MMR-285 - Mya Thein
MMR-286 - Tint Soe
MMR-287 - Kyaw Thaung
MMR-289 - Phyu Phyu Thin (Ms.)**
MMR-290 - Ye Mon (aka Tin Thit)*
MMR-291 - Htun Myint*
MMR-292 - Naing Htoo Aung*
MMR-293 - Dr. Wai Phyo Aung*
MMR-294 - Zin Mar Aung (Ms.)*
MMR-295 - Lwin Ko Latt*
MMR-296 - Okkar Min*
MMR-297 - Win Naing*
MMR-298 - Nay Myo*
MMR-299 - Zaw Min Thein*
MMR-300 - Myo Naing*
MMR-301 - Zay Latt*
MMR-302 - Myat Thida Htun (Ms.)*
MMR-303 - Shar Phaung Awar*
MMR-304 - Robert Nyal Yal*
MMR-305 - Lamin Tun (aka Aphyo)*
MMR-306 - Aung Kyi Nyunt*
MMR-307 - Lama Naw Aung*
MMR-308 - Sithu Maung*
MMR-309 - Aung Kyaw Oo
MMR-310 - Naung Na Jatan
MMR-311 - Myint Oo
MMR-312 - Nan Mol Kham (Ms.)
MMR-313 - Thant Zin Tun
MMR-314 - Maung Maung Swe
MMR-315 - Thein Tun
MMR-316 - Than Htut
MMR-317 - Aung Aung Oo
MMR-318 - Ba Myo Thein
MMR-319 - Soe Win (a) Soe Lay

* These parliamentarians are also members of the Committee Representing Pyidaungsu Hluttaw (CRPH), a body that was set up by members of parliament-elect on 5 February 2021. As such, only the allegations marked with an * in the list of allegations concern them.

Case MMR-COLL-03

Myanmar: Parliament affiliated to the IPU

Victims: 50 parliamentarians (44 male and 6 female)

Qualified complainant(s): Section I.1(a) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: March 2021

Recent IPU decision: March 2021

Recent IPU Mission(s): - - -

Recent Committee hearing: Hearing with a member of the Committee Representing Pyidaungsu Hluttaw (CRPH) (March 2021)

Recent follow-up:
- Letter from the Permanent Mission of Myanmar to the United Nations Office at Geneva: April 2021
- Communication from the complainant: May 2021
- *Note verbale* to the Permanent Mission of Myanmar: March 2021
- Communication addressed to the complainant: April 2021

Alleged human rights violations

- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence
- ✓ Threats, acts of intimidation*
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Inhumane conditions of detention
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression*
- ✓ Violation of freedom of assembly and association*
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity*
- ✓ Lack of fair trial proceedings*

A. Summary of the case

After refusing to recognize the results of the November 2020 parliamentary elections, the military declared a state of emergency that would last for at least a year and proceeded to seize power by force on 1 February 2021, the day that the new parliament was due to take office.

The complainant reports that the Speaker of the Parliament of Myanmar ("*Pyidaungsu Hluttaw*"), Mr. T. Khun Myat, the State Counsellor, Ms. Aung San Suu Kyi, and five other members of parliament of the majority National League for Democracy party were placed under house arrest by the military. According to the complainant, 20 elected members of parliament were arbitrarily arrested shortly after the coup, including the seven aforementioned senior members of parliament who were placed under house arrest. In the weeks thereafter, 10 additional members of parliament were arrested. To this day, these 30 members of parliament remain in detention or under house arrest. Of those detained, many are reportedly being held incommunicado in overcrowded prisons, where they are facing mistreatment and possibly torture, with limited or no access to medical care or legal counsel, while some are reportedly being tried in secret.

According to the complainant, on 4 February 2021, some 70 elected members of parliament from the National League for Democracy met in the capital Naypyidaw and took an oath of office pledging to abide by the mandate granted to them by the people. On 5 February, 300 members of parliament met online and established the Committee Representing Pyidaungsu Hluttaw (CRPH), led by 20 members of parliament. The CRPH is considered illegal by the military regime, while the CRPH have labelled the military-appointed State Administration Council a terrorist organization and have since appointed a National Unity Government, which they see as the legitimate interim government. According to the complainant, the 20 members of the CRPH have been forced into hiding, fearing reprisals because of their political activities. The former Speaker of the upper house of parliament and Prime Minister of the National Unity Government, Mr. Mann Win Khaing Than, has reportedly been charged with high treason, while several other members of parliament face criminal charges for inciting civil disobedience and other charges carrying heavy penalties.

On 1 February 2021, the IPU issued a statement condemning the coup d'état, which was followed by another statement on 5 February 2021 in which the IPU Committee expressed its concern about the allegations of arbitrary arrests of the Speaker and other members of parliament. On 23 March 2021, the IPU President and the IPU Secretary General met several CRPH members and expressed their solidarity with the elected members of parliament in Myanmar, adding that the IPU stands ready to defend the integrity of the Parliament of Myanmar and the human rights of its duly elected parliamentarians.

Although the military authorities allowed overwhelmingly peaceful protests to take place in the first few weeks, the human rights situation in Myanmar took a devastating turn for the worse in late March, with reports of live automatic ammunition and explosive weapons used against civilians. According to reports by the United Nations Special Rapporteur on the human rights situation in Myanmar and human rights organizations, more than 700 people have been killed since the beginning of the coup

(as of mid-April 2021). According to credible reports provided by the Assistance Association for Political Prisoners in Myanmar, there have been over 4,890 arbitrary arrests and 780 extrajudicial killings since the coup began, while 3,826 people remain in detention as of 9 May 2021. In addition, some experts have voiced their concern in the United Nations Security Council and other international fora, declaring that Myanmar was on the brink of state failure and pointing out that the actions of the military were making the country ungovernable.

B. Decision

The Committee on the Human Rights of Parliamentarians

Decides to recommend to the Governing Council of the Inter-Parliamentary Union that it adopt the following decision:

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Notes* that the complaint was declared admissible by the Committee on the Human Rights of Parliamentarians under its procedure during its 164th session (March 2020); *also notes* that the new complaint concerning 14 additional members of parliament is admissible, considering that the complaint: (i) was submitted in due form by a qualified complainant under section I.1.(b) of the Procedure for the examination and treatment of complaints (Annex I of the Revised Rules and Practices of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians); (ii) concerns incumbent members of parliament at the time of the initial allegations; and (iii) concerns allegations of torture, ill-treatment and other acts of violence, threats and acts of intimidation, arbitrary arrest and detention, inhumane conditions of detention, violation of freedom of opinion and expression, violation of freedom of assembly and association, failure to respect parliamentary immunity and lack of fair trial proceedings, allegations that fall under the Committee's mandate;

2. *Regrets* that the military authorities in Myanmar have not replied to the requests for information addressed to them; *calls on* the military authorities to provide detailed information on the situation in which the elected parliamentarians find themselves;

3. *Denounces* the use of force to prevent the Parliament of Myanmar from convening on and after 1 February 2021 and the persecution of those wishing to exercise their parliamentary mandate as entrusted to them by the people of Myanmar; *strongly condemns* the continuing deliberate policy of the military authorities to disregard the outcome of the 2020 elections and their unwillingness to hand over power to those democratically elected; *reaffirms* that electoral disputes should be settled through existing legal channels, never by force, and that available reports on the elections held in November 2020 underscore that they were free and fair; *considers* in this regard that the mass protests that have taken place since 1 February 2021 are further signs of the public's faith in the outcome of the electoral process and its unwavering resolve to protect the democratic gains made in recent years;

4. *Declares* that by using force to prevent the parliament elected in 2020 from convening, the military authorities have violated the principle established in article 21 of the Universal Declaration of Human Rights that "*the will of the people shall be the basis of the authority of government*"; *reaffirms* that, in demanding that parliament be convened and in setting up the "Committee Representing the Pyidaungsu Hluttaw" (CRPH), the members of parliament-elect are merely defending the right of their constituents to take part in the conduct of public affairs through representatives of their choice, as guaranteed by article 21 of the Universal Declaration of Human Rights, and exercising their right to discharge the mandate entrusted to them in 2020;

5. *Is deeply concerned* that at least 50 members of the Parliament of Myanmar, including its presiding officers, have reportedly been subject to direct reprisals for carrying out their political work; *is appalled* by allegations that numerous elected members of parliament are being detained incommunicado, that many of them are detained in prisons where they face mistreatment and possibly torture, as well as inhumane detention conditions with limited or no

access to medical care or legal counsel, and that some have reportedly been tried in secret; *is deeply concerned* by allegations that some members of parliament have been charged with high treason and various other charges carrying heavy penalties for exercising their rights; *is dismayed* by credible reports that over 780 people have lost their lives in extrajudicial killings and 4,890 people have been arbitrarily arrested or detained since February 2021;

6. *Strongly urges* the military authorities to release immediately and unconditionally all members of parliament-elect held in detention or under house arrest and to put an immediate end to all practices aimed at preventing the members of parliament-elect from exercising their political activity, including by putting an end to the use of secret trials in prison; *calls on* the military authorities to respect the human rights of all members of parliament elected in November 2020 and hence to allow them to associate, assemble, express their views, receive and impart information and move about without fear of reprisals; *urges* the military authorities to refrain from taking physical or legal action against the 20 members of the CRPH, and any other person elected in November 2020, in connection with their parliamentary activities; *calls on* the military authorities to immediately cease using lethal force against those exercising their human rights and to abide by international principles of human rights and the rule of law; *wishes* to receive as a matter of urgency specific information on these points from the military authorities;

7. *Calls on* its member parliaments, IPU permanent observers and parliamentary assemblies to press for respect for human rights and democratic principles in Myanmar to show solidarity with the members of parliament who were elected in 2020, including by supporting the “Committee Representing the Pyidaungsu Hluttaw”; *urges* its member parliaments and the IPU Secretariat to seek to build a network of members of parliament to take concrete actions in support of this endeavour in partnership with human rights organizations active in the region; *invites* member parliaments to inform it of any steps they may take to that end;

8. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the military authorities, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information; *also requests* the Secretary General to explore all other possibilities for the concerns and requests for information raised in this decision to be effectively addressed, including the usefulness of a visit by a Committee delegation to Myanmar;

9. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Philippines

Philippine Senator Leila de Lima is escorted by police after her arrest at the Senate in Manila on 24 February 2017 © Ted Aljibe/AFP

PHL-08 – Leila de Lima

Case PHL-08

Philippines: Parliament affiliated to the IPU

Victim: Female opposition member of parliament

Qualified complainant(s): Section I.(1)(d) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: September 2016

Recent IPU decision: November 2020

Recent IPU mission: May 2017

Recent Committee hearing(s): - - -

Recent follow-up:
- Communications from the authorities: Letters from the Director General of the Office of International Relations and Protocol of the Senate and the Secretary of the IPU Group of the Philippines (May and April 2021)
- Communication from the complainant: November 2020
- Communication addressed to the authorities: Letter addressed to the President of the Senate (January 2021)
- Communication addressed to the complainant: February 2021

Alleged human rights violations

- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Lack of due process in proceedings against parliamentarians
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression

A. Summary of the case

Ms. Leila de Lima served as Chairperson of the Philippines Commission on Human Rights from May 2008 to June 2010. In that capacity, she led a series of investigations into alleged extrajudicial killings linked to the so-called Davao Death Squad in Davao City, where Mr. Duterte had been long-time mayor, and concluded that Mr. Duterte, now President of the Philippines, had been behind the Davao Death Squad.

In 2010, Ms. de Lima was appointed Secretary of Justice. She resigned from this position in October 2015 to focus on her campaign for a senate seat in the May 2016 elections, a bid that was successful. In August 2016, as Chair of the Senate Committee on Justice and Human Rights, she launched an inquiry into the killings of thousands of alleged drug users and drug dealers, which are alleged to have taken place since President Duterte took office in June 2016. Since becoming senator, she has been the target of acts of intimidation and denigration, including by President Duterte himself.

Senator de Lima was arrested and detained on 24 February 2017 over accusations of receiving drug money to finance her senatorial campaign for a senate seat. The charges, in three different cases, were brought in the wake of an inquiry by the House of Representatives into drug trading in New Bilibid Prison, and Senator de Lima's responsibility for such

while she was Secretary of Justice. The House-led inquiry was launched one week after she initiated her inquiry in the Senate into the extrajudicial killings.

On 27 July and 10 August 2018, Senator de Lima was indicted in two of the three cases before Branches 205 and 256 of the Regional Trial Court (RTC) – Muntinlupa City. While the third case has gone on intermittently due to vacancies in court, with the trial having resumed only on 9 October 2020 and a motion for bail pending resolution, hearings to present prosecution witnesses in the two other cases before RTC Branch 205, mostly involving convicted drug traffickers, were scheduled well into 2020, with twice-monthly hearings scheduled in each case on average. It was later discovered that the convicted drug traffickers received special treatment in prison and were coerced into testifying against Senator de Lima after being viciously stabbed in prison in 2016. On 17 February 2021, RTC Branch 205 granted Senator de Lima's demurrer to evidence in case No. 17-166, technically acquitting her, in the absence of sufficient evidence, but denied the same plea in the second case. Senator de Lima's defence counsel has appealed against the denial.

On 30 November 2018, the United Nations Working Group on Arbitrary Detention concluded, echoing the conclusions of an earlier IPU mission to the Philippines, that Senator de Lima's detention was arbitrary and that her immediate release was in order.

Although Senator de Lima has remained very politically active over the years while in detention and receives newspapers, journals and books, she has no access to the Internet, a computer, TV, radio, or to an air-conditioning unit, despite a doctor's recommendation. Senator de Lima was allegedly kept in incommunicado detention from 25 April to 10 June 2020, purportedly for the purposes of stopping the spread of COVID-19. Although the situation regarding Senator de Lima's visiting rights has since improved, a number of restrictions thereto remain in place.

On 27 April 2020, the Senate adopted a motion to allow teleconferencing in plenary and committee hearings. That same day, the Senate President, however, reportedly publicly stated that Senator de Lima would not be allowed to take part in such virtual proceedings given that the Senate has no jurisdiction over her. According to the complainant, this is a further attempt to prevent her from fully performing her role as a senator, despite the clear Supreme Court jurisprudence on this point.
On 7 November 2016, Senator de Lima had filed a petition for writ of *habeas data* against President Duterte before the Supreme Court, requesting that the Court, *inter alia*, order President Duterte and any of his representatives to cease: seeking details about her private life outside the realm of legitimate public concern or making statements maligning her as a woman and injuring her dignity as a human being; discriminating against her on the basis of gender; describing or publicizing her alleged sexual conduct; engaging in psychological violence against her; and otherwise violating her rights or engaging in acts that are contrary to law, good morals, good customs, public policy and/or public interest. On 18 October 2019, the Supreme Court dismissed the petition for writ of *habeas data* on the grounds that the President is immune from suit during his incumbency and tenure.

B. Decision

The Committee on the Human Rights of Parliamentarians

Decides to recommend to the Governing Council of the Inter-Parliamentary Union that it adopt the following resolution:

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the parliamentary authorities for their recent communications and for the information provided therein;

2. *Is deeply concerned* that its appeals for Senator de Lima's immediate release and for charges to be dropped have gone unheeded and that she continues to be detained, more than four years after her arrest, in the absence of any serious evidence; *considers* that her continued detention and prosecution not only run counter to her basic human rights, but should also be seen as reprisals for her political activities and positions;

3. *Recalls* in this regard that there are multiple, strong signs that the steps taken against Senator de Lima came in response to her vocal opposition to the way in which President Duterte was waging a war on drugs, including her denunciation of his alleged responsibility for extrajudicial killings; *points out* in this regard the repeated violation of the principle of the presumption of innocence, the dubious choice of jurisdiction to present the accusations against her, the timing of the criminal proceedings, the amendment of the charges and the reliance on testimonies of convicted drug traffickers, who were either promised favourable treatment in return, subjected to physical intimidation in prison, or had an axe to grind against Senator de Lima as a result of her efforts to dismantle their drug trafficking operations when she was Secretary of Justice, as well as the use of testimonies of criminal law enforcement officers who had been involved in the alleged criminal events that underpinned the charges against Senator de Lima and had clear motives to resent her, and who had been kept in their official positions without facing disciplinary sanctions, let alone charges;

4. *Calls on* the authorities, once more, to release Senator de Lima and to drop the legal proceedings against her immediately;

5. *Reaffirms* the need, should charges not be dropped, for an IPU trial observer to continue to monitor and report on respect for fair-trial standards in the cases before Branches 205 and 256 of the Regional Trial Court in Muntinlupa City, including in order to assess if and how existing concerns about the legality and fairness of the proceedings are properly reviewed;

6. *Remains concerned* that Senator de Lima has still not been able to benefit from the Senate's move towards teleconferencing, well over a year after COVID-19 led the Senate to allow for proceedings to take place virtually; *considers* that the parliamentary authorities can do much more to help ensure that she can fully participate in the work of the Senate and effectively represent the interests of the 14 million Filipinos who elected her, also bearing in mind past initiatives by the Senate in other similar cases, well before teleconferencing was allowed; *wishes* to know exactly why no further action is being taken to enable Senator de Lima to fully participate in Senate proceedings;

7. *Remains concerned* about limitations imposed on Senator de Lima's visiting rights and continued lack of access to the Internet, TV, radio, tablet or laptop; *regrets furthermore* that the authorities have also yet to provide her with an air-conditioning unit, as ordered by her doctor; *sincerely hopes* that the relevant authorities will finally take the necessary steps to address these matters for as long as she remains in detention; and *wishes* to be kept informed in this regard;

8. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the relevant authorities, including the Secretary of Justice, the Prosecutor's Office and the relevant courts, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

9. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Philippines

Ms Elago's official portrait during the 18th Congress @ Wikipedia

PHL-13 – Sarah Jane I. Elago

Case PHL-13

Philippines: Parliament affiliated to the IPU

Victim: Female opposition member of parliament

Qualified complainant(s): Section I.(1)(a) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: December 2019

Recent IPU decision: January 2020

Recent IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearings(s): - - -

Recent follow-up:
- Communications from the authorities: Letters from the Director General of the Office of International Relations and Protocol and the Secretary of the IPU Group of the Philippines (May and April 2021)
- Communication from the complainants: March 2021
- Communication addressed to the authorities: Letter addressed to the President of the Senate (January 2021)
- Communication addressed to the complainants: March 2021

Alleged human rights violations

✓ Lack of due process at the investigation stage
✓ Violation of freedom of opinion and expression
✓ Failure to respect parliamentary immunity

A. Summary of the case

Ms. Sarah Jane I. Elago is a member of the Philippine House of Representatives. The complainants state that Ms. Elago has faced continuous harassment due to her opposition to President Duterte's policies.

Ms. Elago has been directly and indirectly labelled in social media posts by the police and army as a terrorist. She currently has a complaint filed against six senior officials who have allegedly "red-tagged" her on a number of occasions, something which, according to the complainants, has put her life at serious risk. Red-tagging in the Philippines is understood to refer to the malicious blacklisting of individuals or organizations critical or not fully supportive of the actions of a sitting government in the country. These individuals and organizations are "tagged" as either communist or terrorist, or both, regardless of their actual political beliefs or affiliations.

As part of the alleged harassment, Ms. Elago was also targeted by an amended complaint, originally submitted on 24 July 2019, to which her name was added as a respondent. It concerns a complaint from a mother against the youth group "the Kabataan Party List" in which she accused the latter of kidnapping and abusing

her daughter. On 10 November 2020, the Supreme Court upheld its earlier decision to dismiss the petition submitted by the daughter's parents. In so doing, the Supreme Court concluded that the daughter was reportedly of legal age and that she had denied having been subjected to coercion and had voluntarily chosen to join the youth group. Shortly before, on 15 October 2020, prosecutors at the Department of Justice dismissed two of the five charges in connection with this situation against Ms. Elago for lack of probable cause, while a determination of the three other charges was pending with the Department of Justice.

B. Decision

The Committee on the Human Rights of Parliamentarians

Decides to recommend to the Governing Council of the Inter-Parliamentary Union that it adopt the following resolution:

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Notes* that the complaint concerning Ms. Sarah Jane I. Elago, a member of the Philippine House of Representatives, was declared admissible by the Committee on the Human Rights of Parliamentarians under its procedure at its 161st session (January 2020);

2. *Thanks* the parliamentary authorities for the latest information provided and for their spirit of cooperation;

3. *Is deeply concerned* that official communications are published online that contain baseless accusations against Ms. Elago, which not only discredit her but also put her physical integrity at risk; *calls on* the Filipino authorities to prevent such claims from being made and to hold those responsible to account; *wishes* to know what steps are being taken for this purpose, including any progress made with regard to the complaint that Ms. Elago brought against six senior officials;

4. *Strongly believes* that it is in the interests of the Congress of the Philippines to ensure that its members can exercise their parliamentary mandates without fear of reprisal; *calls on* Congress, therefore, to carry out its oversight function so as to ensure that Ms. Elago is not hindered by state entities and officials in fulfilling her parliamentary duties; *wishes* to know what steps, if any, Congress is taking in this regard;

5. *Trusts* that the determination of the pending charges against Ms. Elago will soon be concluded and that such determination will take full account of the conclusions reached by the Supreme Court on the petition pertaining to the same facts; *wishes* to be kept informed in this regard;

6. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the relevant authorities, the complainants and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

7. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Turkey

Mr. Gergerlioglu (centre) reacts as he is surrounded by fellow members of parliament applauding and brandishing placards after he was dismissed following a vote at the Turkish Parliament on 17 March 2021 | Adem ALTAN/AFP

TUR-139 - Ömer Faruk Gergerlioğlu

Alleged human rights violations

- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence
- ✓ Lack of fair trial proceedings
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Abusive revocation or suspension of the parliamentary mandate
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity

Case TUR-139

Turkey: Parliament affiliated to the IPU

Victim: Male opposition member of parliament

Qualified complainant(s): Section I.(1)(d) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: March 2021

Recent IPU decision(s): - - -

Recent IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearing(s): - - -

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letter from the President of the Turkish IPU Group (May 2021)
- Communication from the complainant: April 2021
- Communication addressed to the authorities: Letter to the Speaker of the Turkish Parliament (April 2021)
- Communication addressed to the complainant: April 2021

A. Summary of the case

According to the complainant, Mr. Ömer Faruk Gergerlioğlu, a member of the Turkish Parliament belonging to the Peoples' Democratic Party (HDP), has been a staunch critic of the Turkish Government and its policies and has faced reprisals due to his criticism.

Mr. Gergerlioğlu was subjected to a criminal investigation based on his Facebook and Twitter posts in 2016. One of his social media posts was reportedly regarded as terrorist propaganda. It related to a news report from a national media organization containing a statement by the Kurdistan Workers' Party (PKK), declared by the Turkish Government and others as a terrorist organization, indicating that if the Government was in favour of taking steps, a resolution to the conflict could be found within a month. Mr. Gergerlioğlu shared the news report with a message stating that, "this call should be evaluated properly, there is no end to this!"

On 21 February 2018, the Kocaeli 2nd Assizes Court, acting as the court of first instance, sentenced Mr. Gergerlioğlu to two years and six months' imprisonment on the grounds of spreading PKK/KCK terrorist organization propaganda by including photographs of armed members of the terrorist organization in a way that praises and encourages methods involving violence and force, and thus committing the crime of spreading propaganda about the illegal, armed PKK terrorist organization.

The complainant claims that the appeal proceedings against Mr. Gergerlioğlu, who was elected a member of parliament in June 2018, continued despite him having parliamentary immunity. On 7 December 2018, Mr. Gergerlioğlu's conviction and sentence were confirmed on appeal by the 3rd Criminal Chamber of the Istanbul Regional Court of Justice. On 28 January 2021, the 16th Criminal Chamber of the Court of Cassation rejected Mr. Gergerlioğlu's final appeal for the conviction to be set aside. According to the complainant, Mr. Gergerlioğlu's prosecution and conviction were politically motivated and violated his right to freedom of expression.

The parliamentary authorities have emphasized that, on 7 December 2018, the court of appeal ruled decisively on the issue of parliamentary immunity, concluding that Mr. Gergerlioğlu did not enjoy parliamentary immunity under Article 83(2) of the Constitution. This article excludes immunity in situations where parliamentarians are prosecuted for offences that are covered by Article 14 of the Constitution, which stipulates that, "none of the rights and freedoms embodied in the Constitution shall be exercised in the form of activities aiming to violate the indivisible integrity of the State with its territory and nation, and to endanger the existence of the democratic and secular order of the Republic based on human rights". The parliamentary authorities also state that the same court also notified the Speaker of Parliament that implementation of the sentence against Mr. Gergerlioğlu had been suspended until he ceased to be a parliamentarian. The parliamentary authorities stated furthermore that Turkish law is clear, as confirmed by the Constitutional Court, that the loss of parliamentary membership due to a final judicial sentence is automatic upon the final court decision being notified to the plenary of the Turkish Parliament, which occurred on 17 March 2021.

According to the complainant, on 2 April 2021 the police raided the home of Mr. Gergerlioğlu, during which he was physically assaulted and, as a result, he had to be briefly hospitalized. He is currently serving his prison sentence at Ankara's Sincan Prison.

Two separate individual applications filed to the Constitutional Court by Mr. Gergerlioğlu are still pending.

B. Decision

The Committee on the Human Rights of Humanitarians

Decides to recommend to the Governing Council of the Inter-Parliamentary that it adopt the following decision:

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the parliamentary authorities for the information they have provided and for their spirit of cooperation;

2. *Notes* that the complaint concerning the case of Mr. Ömer Faruk Gergerlioğlu is admissible, considering that the complaint: (i) was submitted in due form by a qualified complainant under section I.1 (d) of the Procedure for the examination and treatment of complaints (Annex I of the Revised Rules and Practices of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians); (ii) concerns an incumbent member of parliament at the time of the initial allegations; and (iii) concerns allegations of torture, ill-treatment and other acts of violence, lack of fair trial proceedings, violation of freedom of opinion and expression, arbitrary arrest and detention, abusive revocation or suspension of the parliamentary mandate and failure to respect parliamentary immunity, allegations that fall under the Committee's mandate;

3. *Is profoundly concerned* that Mr. Gergerlioğlu was deprived of his parliamentary mandate and is serving a harsh prison term as a result of the legitimate use of his right to freedom of expression; *notes* that he simply sent a tweet in which he forwarded an existing news report and included an implicit call for peace negotiations to take place; *considers* that, in light of the information on file, Mr. Gergerlioğlu's continued detention is arbitrary and should be immediately ended; *sincerely hopes* that available legal avenues can still bring this about; and *is eager*,

therefore, to learn what progress is being made in the consideration of the applications that are pending before the Constitutional Court;

4. *Considers* that this case constitutes further proof that the Turkish authorities have not been striking the right balance between their legitimate fight against terrorism and respect for the human rights of opposition members of parliament, in particular their freedom of expression; *reaffirms its view* in this regard that the information it has thus far been able to obtain over the years – particularly several court decisions and their analysis – confirms that HDP parliamentarians have been charged and convicted primarily for making critical public statements, issuing tweets, participating in organizing or calling for rallies and protests, and conducting political activities in furtherance of their parliamentary duties and political party programme, such as mediating between the PKK and the Turkish Government as part of the peace process between 2013 and 2015, publicly advocating political autonomy, and criticizing the policies of President Erdoğan relating to the current conflict in south-eastern Turkey; *remains convinced* that this situation is largely the result – as spelled out in the report of the IPU mission to Turkey in June 2019 – of the systematic and sweeping affirmation by the Turkish authorities that the HDP, a legally authorized political party in Turkey, and the PKK are one and the same, or at least working closely together;

5. *Calls on* the Turkish authorities once more, in line with the recommendations made in the 2019 IPU mission report, to take more decisive action to ensure that current national legislation and its application are in line with international and regional standards on freedom of opinion and expression, assembly and association, and on the independence of the judiciary; *looks forward*, therefore, to hearing about concrete steps taken to this end, including through the implementation of the recently adopted Human Rights Action Plan by the Turkish authorities;

6. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the relevant authorities, including the Constitutional Court, the complainants and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

7. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Yemen

Yemeni members of parliament vote in Sana'a on 24 June 2000 to approve the 12 June border agreement signed with Saudi Arabia © Khaled Fazaa/AFP

YEM09 - Abd al-Hameed Saif al-Batra'
YEM-10 - Insaf Ali Mohamed Mayou
YEM-11 - Ja'abal Mohamed Salem Mohsin Ta'iman
YEM-12 - Abd al-Rahman Ibrahim Abdah Nashtan
YEM-13 - Abd al-Khalek Abd al-Hafed Ben Shihoun
YEM-14 - Abd al-Khalek Abdah Ahmad al-Barkani
YEM-15 - Mohamed Qasem Mohamed al-Naqib
YEM-16 - Mohamed Maqbal Ali Hasan al-Hamiri
YEM-17 - Mafdal Ismail al-Abara
YEM-18 - Haza' Saad Mathar Yahya al-Masouri
YEM-19 - Amine Mohamed al-Saloui
YEM-20 - Abd al-Rahman Hasin Ali al-A'shbi
YEM-21 - Abd al-Aziz Ahmad Ali Mohamed Ja'bari
YEM-22 - Abd al-Wahab Mahmoud Ali Ma'wadah
YEM-23 - Ali Hasin Naser Ahmad al-A'nsi
YEM-24 - Ali Mohamed Ahmad al-Ma'mari
YEM-25 - Ali Masaad al-Lahbi
YEM-26 - Mohamed Rashad Mohamed Ali al-Alimi
YEM-27 - Mohamed Saif Abd al-Latif Hosam al-Shamiri
YEM-28 - Mohamed Ali Salem al-Shadadi
YEM-29 - Sakhr Ahmad Abas Ahmad al-Wajih
YEM-30 - Mohamed Naser Malhi al-Hazami al-Idrissi
YEM-31 - Najib Said Ghanem Saleh al-Dab'i
YEM-32 - Ibrahim Ahmad al-Mazlam
YEM-33 - Ahmad Yahya Mohamed Ali al-Haj
YEM-34 - Bakil Naji Abd Allah al-Soufi
YEM-35 - Rabish Ali Wahban Ahsan al-Ali
YEM-36 - Zayd Ali al-Shami
YEM-37 - Sultan Hazam al-Atwani
YEM-38 - Sultan Said Abd Allah Yahya al-Barkani
YEM-39 - Samir Khayri Mohamed Ali Reda
YEM-40 - Sadeq Qasem Mohamad Qaed al-Ba'dani
YEM-41 - Saleh Abd Allah Ali Qasem al-Sanbani
YEM-42 - Saleh Ali Farid al-Barhami
YEM-43 - Saleh Farid Mohsin al-Awlaqi
YEM-44 - Aref Ahmad al-Sabri
YEM-45 - Abd Allah Mohsin Ahmad Abd Allah al-Ajr
YEM-46 - Abd al-Karim Sharaf Mohsin Shiban
YEM-47 - Abd Allah Ali al-Khalaki
YEM-48 - Abd Allah Mohamed Saleh Mohamed al-Maqtari
YEM-49 - Abd al-Malak Abd Allah Hasan Saleh al-Qosous
YEM-50 - Abdah Mohamed Hasin al-Hudhaifi al-Jaradi
YEM-51 - Ali Ahmad Mohamed Saleh al-Amrani
YEM-57 - Mansour Ali Yahya Maflah al-Hanq
YEM-58 - Nasr Zayd Mahi al-Din
YEM-59 - Hiba Allah Ali Saghir Sharim
YEM-60 - Abd Allah Saad Sharaf Abas al-Namani
YEM-61 - Abd al-Razaq Maslah al-Hijri
YEM-62 - Abd al-Karim Ahmad Yahya al-Sinissi
YEM-63 - Abd al-Karim Mohamed Mach'ouf al-Aslami
YEM-64 - Abd al-Aziz Abd al-Jabar Ghaleb Dabwan
YEM-65 - Othman Hasin Fayed Majli
YEM-66 - Fathi Tawfiq Abd al-Rahim Mathar
YEM-67 - Mohsin Ali Omar Baserah
YEM-68 - Isaac al'Qa'hm
YEM-69 - Ali Hassan Ahmad Jilan
YEM-70 - Ibrahim Chouaib Mohamed al-Facheq
YEM-71 - Amine Ali Mohamed al-Akimi
YEM-72 - Hamid Abd-Allah Saghir Ahmad al-Jabarati
YEM-73 - Zakaria Said Mohamed al-Zekri
YEM-74 - Chawqi al-Raqib Chaman al-Qadi
YEM-75 - Saghir Hamoud Aziz al-Sifani
YEM-76 - Mohamed Naji Abd al-Aziz al-Shayef
YEM-77 - Hashem Abd Allah Hasin al-Ahmar
YEM-78 - Hussein al-Sawadi
YEM-79 - Yasser Ahmed Salem al-Awadhi
YEM-80 - Yahya Ali al-Raee
YEM-81 - Saleh Ismail Abu Adel
YEM-82 - Abd Al-Aziz al-Janid
YEM-83 - Amine Ahmed Makharesh
YEM-84 - Faysal al-Shawafi
YEM-85 - Muhsin al-Ansi
YEM-86 - Qasem Hussein al-Hadha'a
YEM-87 - Ahmad al-Aqaari
YEM-88 - Ali Abd Allah Abu Haliqa
YEM-89 - Mohamed Yahya al-Hawri
YEM-90 - Mansour ali Wasel
YEM-91 - Ahmad Mohammad al-Dhubaibi
YEM-92 - Abdo Mohammad Beshr
YEM-93 - Khaled Mawjoud al-Saadi
YEM-94 - Khaled Mohammad Qasim al-Ansi
YEM-95 - Saleh Qaid al-Sharji
YEM-96 - Ahmed Mohsen al-Nuwaira
YEM-97 - Mohammad ali Siwar
YEM-98 - Abd al-Wali al-Jabri
YEM-99 - Said Moubarak Douman

YEM-52 - Ali Qaed Sultan al-Wafi
YEM-53 - Awad Mohamad Abd Allah al-Awlaqi
YEM-54 - Fouad Abid Said Waked
YEM-55 - Mohamad Thabet Mohamad Ali al-Asli
YEM-56 - Mohamad Mohamed Ahmad Mansour
YEM-100 - Ali Hussein Aishal
YEM-101 - Ghaleb Abdul Kafi Al-Qurashi
YEM-102 - Abbas Ahmed Al-Nahari
YEM-103 - Hamid Abdallah Al Ahmar
YEM-104 - Abdul Rahman Saleh Musleh Moezb

Alleged human rights violations

- ✓ Abduction
- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Lack of due process in proceedings against parliamentarians
- ✓ Abusive revocation or suspension of the parliamentary mandate
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity
- ✓ Impunity

Case YEM-COLL-02

Yemen: Parliament affiliated to the IPU

Victims: 96 male members of parliament (79 opposition members)

Qualified complainants(s): Section I.(1)(a) and (b) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaints: May 2019, October 2019

Recent IPU decision: October 2020

Recent IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearings: Hearing with the delegation of Yemen at the 141st IPU Assembly (October 2019); hearing with Mr. Sultan Albarkani, Speaker of the Seiyun-based parliament during the 165th session of the Committee (May 2021)

Recent follow-up:
- Communications from Yemen: February and March 2021
- Communication from the complainants: February 2021
- Communication addressed to Yemen: April 2021
- Communication addressed to the complainants: April 2021

A. Summary of the case

This case concerns 96 members of the Yemeni Parliament, all elected during the 2003 parliamentary elections for a six-year term and who remain members of parliament in accordance with the Yemeni Constitution. Since 2014, they have allegedly been subjected to various human rights violations, including attempted murder, abduction, arbitrary detention and destruction of property.

Since the beginning of the political crisis in 2011 and the outbreak of the war in Yemen in 2015, two different factions claim to embody the Yemeni Parliament: a Sana'a-based faction under the control of the Houthi militia and a faction based in Seiyun and comprising parliamentarians who fled Sana'a. This faction is aligned with the internationally recognized government of President Abdrabbuh Mansur Hadi. The present case concerns 77 members of parliament who fled Sana'a and neighbouring governorates that are allegedly under the control of the Houthi militia, and 19 members who remained in Sana'a and allegedly suffered attacks carried out by the coalition forces led by Saudi Arabia and the United Arab Emirates.

The complainants in the case regarding the 77 members of parliament allege that the violations were committed by the Houthi militia, and took place in different governorates in Yemen, including Sana'a and other parts of Yemen under the control of the internationally recognized government. These complainants state that, due to the violations and security situation, the majority of members are now in exile.

On 2 March 2020, the Houthi militia arbitrarily sentenced to death 35 members of parliament for "having taken actions threatening the stability of the Republic of Yemen, its unity, and security of its territory". The aforesaid complainants also stated that, on 9 February 2021, the Houthi militia sentenced to death 11 additional members of parliament. The parliamentarians were allegedly sentenced *in absentia* following the conclusion of trials marred with irregularities and which failed to comply with international norms and standards, as reported by the United Nations and other international organizations. The complainants added that, following the issuance of the death sentences against the lawmakers, the Houthi militia confiscated their property and financial assets, ransacked their homes and ordered their families to leave their houses.

The Houthi militia allegedly increased their harassment of Yemeni pro-government lawmakers following the latter's participation in a parliamentary meeting held in Seiyun in April 2019, which was called by the internationally recognized President Abdrabbuh Mansur Hadi. Additionally, the complainants stated that, on 3 April 2021, the Houthi militia unlawfully approved the stripping of the

membership of 44 members of the House of Representatives, therefore rendering their constituencies vacant with the aim of electing new members in violation of the Yemeni Constitution.

The complainants in the case of the 19 members of parliament [1] who remained in Sana'a allege that the violations were committed by the coalition forces as part of their support to the Government of Yemen in regaining power in Sana'a and northern parts of Yemen.

In 2019 and 2020, the parliamentary faction controlled by the Houthis in Sana'a provided substantial information on alleged violations committed by the coalition forces against the 19 members of parliament who reportedly continued to exercise their mandate in Sana'a, while failing to convey information on the cases of the 77 parliamentarians and the human rights violations they have allegedly suffered since 2014, or the steps taken to help identify and hold to account those responsible.

According to the United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), the conflict in Yemen has so far claimed the lives of 233,000 people.

B. Decision

The Committee on the Human Rights of Parliamentarians

Decides to recommend to the Governing Council of the Inter-Parliamentary Union that it adopt the following resolution:

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Notes* that the collective complaint concerning the situation of Mr. Said Moubarak Douman, Mr. Ali Hussein Aishal, Mr. Ghaleb Abdul Kafi Al-Qurashi, Mr. Abbas Ahmed Al-Nahari, Mr. Abdul Rahman Saleh Musleh Moezb and Mr. Hamid Abdallah Al Ahmar, all members of the House of Representatives in Yemen, is admissible, considering that the complaint: (i) was submitted in due form by a qualified complainant under section I.1(b) of the Procedure for the examination and treatment of complaints (Annex I of the Revised Rules and Practices of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians); (ii) concerns incumbent members of parliament at the time of the initial allegations; and (iii) concerns allegations of threats and acts of intimidation, lack of due process in proceedings against parliamentarians and failure to respect parliamentary immunity, allegations that fall under the Committee's mandate; and *notes* that these cases have been merged with the present case, which brings the total number of parliamentarians in this complaint to 96;

2. *Is deeply alarmed* that 46 members of parliament have been arbitrarily sentenced to death by the Houthi-controlled self-styled court in Sana'a in what appears to be a "*fatwa*", hence a call for their explicit killing by anyone, including members of the public, who are in a position to do so;

3. *Underlines* that these arbitrary measures constitute a direct and imminent danger to the lives of the parliamentarians subject to them; and *urges* those responsible to refrain from jeopardizing the physical integrity of the members of parliament and from using collective punitive measures against members of their families who remained in Sana'a, including the arbitrary eviction of women and children from their homes;

4. *Is aware* of the exceptional situation in which Yemen finds itself and the formidable challenges that exist to law and order; *emphasizes*, nevertheless, that the human rights of members of the Yemeni House of Representatives and those of the people of Yemen should be upheld at all costs; *calls on* all parties to the conflict to ensure accountability for violations and abuses suffered by all parliamentarians and protect their fundamental human rights;

---

1 The Committee ruled on the admissibility of the cases concerning these parliamentarians in October 2020.

5. *Requests* the Secretary General to follow up the situation with the complainants and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

6. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Zimbabwe

Joana Mamombe © Women's Academy for Leadership and Political Excellence (WALPE)

ZWE-45 – Joana Mamombe

Alleged human rights violations

- ✓ Abduction
- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence
- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Inhumane conditions of detention
- ✓ Lack of due process at the investigation stage
- ✓ Lack of fair trial proceedings
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Violation of freedom of assembly and association
- ✓ Other acts obstructing the exercise of the parliamentary mandate
- ✓ Impunity
- ✓ Other violations: Discrimination

Case ZWE-45

Zimbabwe: Parliament affiliated to the IPU

Victim: Female opposition member of parliament

Qualified complainants: Section I.1(d) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaints: May 2020 and April 2021

Recent IPU decision: November 2020

Recent IPU Mission(s): - - -

Recent Committee hearing: Hearing with a complainant at the 165th session of the Committee (May 2021)

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letter from the Speaker of the National Assembly (February 2021)
- Communication from the complainants: May 2021
- Communications addressed to the authorities: Letters to the Speaker of the National Assembly (April 2021), and the Minister of Justice, the Prosecutor General, the Gender Commission and the Human Rights Commission, and the Police General Commissioner (April 2021)
- Communication addressed to the complainants: May 2021

A. Summary of the case

Ms. Joana Mamombe is the youngest member of the Parliament of Zimbabwe and belongs to the opposition Movement for Democratic Change (MDC Alliance) party.

According to the complainants, at around 2 p.m. on Wednesday, 13 May 2020, Ms. Mamombe and two other young women leaders, namely Ms. Cecilia Chimbiri and Ms. Netsai Marova, were abducted, tortured and sexually abused by suspected state security agents.

The complainants report that the three women were intercepted at a police roadblock manned by members of the Zimbabwe Republic Police and the Zimbabwe National Army in Harare. They were allegedly informed that they had been arrested for

violating the COVID-19 regulations adopted by the Ministry of Health by taking part in a peaceful flash protest in Warren Park in Harare on 13 May 2020. On that day, Ms. Mamombe had led a flash protest with other young leaders over a lack of social safety nets for the poor in Zimbabwe in light of the pandemic.

According to the complainants, after being intercepted at the roadblock by the police, Ms. Mamombe and the two other young women leaders were taken to Harare Central Police Station. Then, instead of being fined for breaching COVID-19 regulations, or formally charged, they were allegedly forced into a minibus and taken to an undisclosed destination, where they were subjected to torture, sexual abuse and degrading treatment by a paramilitary group known as “the Ferrets”. The complainants report that, upon discovering that they were being abducted, the three women reached out to their family members and colleagues by phone and repeatedly texted them to share their location. After family members and colleagues raised the alarm about their whereabouts, the three women were reportedly dumped near Bindura at around 9 p.m. on Thursday, 14 May 2020. They were finally found and taken to safety at around 2 a.m. on Friday, 15 May 2020, by a team of family members and lawyers. The complainants further report that the three were then taken to hospital for treatment, and stressed that medical and psychological reports were made on the spot that proved that the three women had been subjected to torture and abuse during their disappearance.

According to the complainants, petitions regarding these abuses have been submitted to Zimbabwe’s Gender Commission, Human Rights Commission and the National Peace and Reconciliation Commission. The complainants affirm that these petitions have been copied to the Ministry of Justice, Ministry of Home Affairs, Ministry of Women’s Affairs and the Parliament of Zimbabwe. Yet, one year since the events of May 2020, these complaints have still not yielded any result. Moreover, the complainants declare that, instead of carrying out an independent investigation into the allegations, the State actually arrested Ms. Mamombe and her two colleagues on 10 June 2020 on the basis of their statements about the treatment they had suffered and charged them with making false statements prejudicial to the State. The women were later freed on bail after a widespread international campaign had pressured the authorities for their release. However, the complainants contend that Ms. Mamombe and her two colleagues’ rights were severely restricted as part of the conditions of bail, which compromise their freedom of movement and freedom of expression.

Ms. Mamombe has reportedly been arrested four times since then, most recently on 5 March 2021, when she was charged with allegedly breaching COVID-19 regulations after attending a press conference calling on the authorities to respect the right to a fair trial of a fellow opposition member. Since her last arrest, Ms. Mamombe has been held on remand in Chukuribi prison, together with convicted criminals, where she allegedly faced inhumane detention conditions and was at great risk of contracting COVID-19. She was briefly taken from remand to hospital and was finally released on bail on 5 May 2021.

The complainants report that Ms. Mamombe is one of the most prominent young women leaders in Zimbabwe. Over the past two years she has been very vocal and outspoken over deteriorating economic conditions in Zimbabwe and their effect on women and girls. According to the complainants, her situation should also be seen in the context of the rising number of cases of human rights abuses against human rights defenders and activists, the shrinking of civic space and widespread harassment of opposition members in recent years in Zimbabwe.

B. Decision

The Committee on the Human Rights of Parliamentarians

Decides to recommend to the Governing Council of the Inter-Parliamentary Union that it adopt the following resolution:

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the Speaker of the Parliament of Zimbabwe for the information provided in his letter of 25 February 2021; *takes note* that the Speaker granted an indefinite leave of absence to

Ms. Mamombe upon her request until such time as the trials against her are concluded; *regrets*, however, that none of the authorities that were contacted by the IPU have provided any response that might facilitate the resolution of this case; *considers* that the absence of a reply from the executive and judicial authorities gives further weight to the serious allegations made by the complainants;

2. *Reiterates its deep concern* about the allegations that Ms. Mamombe and two of her young female colleagues were arbitrarily detained and subjected to torture and sexual abuse on 13 May 2020; *considers* that such allegations have to be taken extremely seriously given numerous reports of the use of abductions, torture and sexual abuse to silence opposition members and their supporters in Zimbabwe, the prevalence of gender-based violence in the country and the gravity of the allegations in this case;

3. *Is deeply concerned* by allegations that Ms. Mamombe is facing judicial harassment as a result of her work as a young opposition parliamentarian; *is perplexed* by reports that she was arrested and detained together with another colleague for addressing a press conference and charged with violating the Public Health Order adopted by the Minister of Health and Child Care to fight the COVID-19 pandemic, whereas other attendees were not arrested; *is concerned* by allegations that the Public Health Order, which Ms. Mamombe is accused of violating, is being applied in a discriminatory manner, as ordinary citizens are facing at worst a pecuniary fine while opposition members are facing imprisonment; *fails to understand* why Ms. Mamombe has been detained for two months and treated as a criminal offender on the basis of an executive order that was reportedly not validated by parliament; *is dismayed* by allegations that Ms. Mamombe has been stigmatized by members of the ruling party as a “mental patient”, whereas the independent psychiatric reports that were produced in court clearly establish that Ms. Mamombe is suffering from anxiety, rather than mental illness; *wishes* to receive detailed information on each of the points above as well as on whether the Public Health Order has since been reviewed by parliament, including regarding compliance with national legislation and international human rights standards;

4. *Is appalled* to learn that Ms. Mamombe has allegedly been arbitrarily arrested four times since then in spite of previous decisions adopted by the IPU; *is deeply concerned* by reports from Ms. Mamombe’s lawyers that she has been repeatedly denied bail since her latest arrest on 5 March 2021, which apparently contradicts Chapter 50 of the Constitution of Zimbabwe and relevant statutory laws, that she faced inhumane conditions while in detention in Chukuribi prison and that her health situation seriously worsened during detention, requiring her hospitalization before finally being released on bail; *fails to understand* why she was kept in detention together with convicted criminals even though she has never been found guilty of having committed a crime; *is troubled* by reports that the prosecution repeatedly insisted that she should be denied bail as she is likely to commit more offences, in spite of her right to be considered innocent until proven guilty; *wishes* to receive detailed observations from the authorities on each of these points;

5. *Is particularly concerned* that the complaints to the relevant authorities have allegedly not set in motion investigations to identify the culprits of Ms. Mamombe’s abduction and torture; *fails to understand* why, a full year after these complaints were sent to the relevant institutions and copied to the Ministry of Justice and the Parliament of Zimbabwe, they have still not yielded any results; *is dismayed to learn* that, instead of carrying out an independent investigation into the allegations, the authorities proceeded to arrest Ms. Mamombe on 10 June 2020 on the basis of her statement of complaint and charged her with fabricating her abduction and making false statements prejudicial to the State; *recalls* in this regard that the Republic of Zimbabwe is bound by the provisions of the International Covenant on Civil and Political Rights, to which it is a party, article 2(3) of which enshrines the duty of the State to ensure that any person whose rights are violated should have an effective remedy determined by competent authorities;

6. *Calls on* the Zimbabwean authorities to do everything possible to ensure that Ms. Mamombe’s rights are fully protected; and *hopes* that they will do their utmost to ensure that Ms. Mamombe will no longer be submitted to undue arrests and incarceration; *urges* all relevant authorities to ensure that a full, independent and effective investigation is carried out into the extremely

serious allegations referred to in this case without delay; *calls on* the relevant authorities and independent institutions to make the outcome of their investigation public; *wishes* to be kept informed as a matter of urgency of progress made in the investigations;

7. *Believes* that a fact-finding mission from the Committee on the Human Rights of Parliamentarians to Zimbabwe, during which it would meet with all relevant parties, would enable it to gain a comprehensive understanding of the situation faced by Ms. Mamombe; and *expresses the firm hope* that parliament and other relevant authorities will respond favourably to this request so that a Committee delegation can travel to Zimbabwe as soon as the health situation allow it;

8. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the parliamentary authorities, other relevant national authorities and independent institutions, the complainants and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

9. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

*

* *